وزارة الإرشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات

برنامج ٣٠ مارس

شرح وتحليل

وزارة الإرشاد القومي
الهيئة العامة للاستعلامات

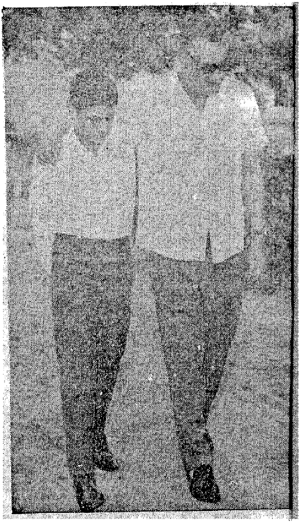
برنامج ٣٠ مارس

شرح وتحليل

تنشر الهيئة العامة للاستعلامات فيما يلى برنامج العمل كما ورد فى بيان السيد رئيس الجمهورية يوم ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ .

وقد تفضل بعض قادة الرأى فى بلادنا بالاستجابة مشكورين الى دعوة الهيئة للتعليق على نقط هذا البرنامج تعليقا موجزا .

وتضع الهيئة العامة للاستعلامات هذا البرنامج وهذه التعليقات بين يدى شعب الجمهورية العربية المتحدة للرجوع اليها فى الفترة التاريخية التى يجرى فيها الاستفتاء الذى أعلن السيد رئيس الجمهورية انه سيتم فى يوم ٢ مايو ١٩٦٨ .



« ان العدو يقاتلنا على الغد المشرق الذى عقدنا العزم على تهيئته لأولادنا ، ان العدو مصمم على أن يفصل الشعب العربى عن تراثه التاريخى ومصمم على أن يحرم الشعب العربى من الانتفاع بموارده المادية ، ومصمم على أن يحرم الشعب العربى من تحمل مسئوليات وضعه الجغرافى وهو لذلك حريص على أن يمزق شمل شعوبنا وأقطارنا »

من كلمة
السيد وزير الارشاد القومى
فى المؤتمر الثانى
للصحفيين العرب
يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨

القسم الأول

حشد القوى

« ليس هناك الآن ، ولا ينبغي أن يكون هناك الآن صوت أعلى من صوت المعــركة ، ولا نداء أقدس من ندائها . ان أى تفكير أو حساب لايضع المعـركة وضروراتها أولا وقبــل كل شيء ، لا يستحق أن يكون تفكيرا ولا تزيد نتيجته عن الصفر .

ان المعركة لها الأولوية على كل ما عداها ، وفي سبيلها ، وعلى طريق تحقيق النصر فيهـا يهون كل شيء ، ويرخص كل بذل ، مـالا كان أو جهـدا أو دما ، ومهما كان السبيـل الذى نسلكه الى تحرير الأرض وتحقيق النصر . فانه يصبح سبيلا مسدودا بغير اسـتعداد للمعـركة سواء قبلنا بطريق العمل السياسى . وسرنا فيـه الى مداه ، فان نتيجتــه مرهونه باستعدادنا للمعركة ، وسـواء يئسـنا من العمل السـياسى وتركناه ، وواجهنا أقدارنا فى ميدان القتـال ، فان النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة .

ولقد أبدينا استعدادنا ولا نزال للعمـل السياسى ، عن طريق الأمم المتحـدة أو غيره من الطرق ، ونحن نضـع مع أشقائنا العرب كـل

وسائلنا ، سواء بواسطة مؤتمرات القمة ، أم بواسطة التنسيق الثنائى المباشر •

ونحن نتعاون مع كل القوى الشعبية العربية ، من أجل المقاومة المسلحة للعدو ، وكافة أشكال المقاومة الأخرى ، ونحن نفتح عقولنا وقلوبنا للعالم كله من نفس المنطق الذى حكم نضالنا الطويل ، وهو أننا نصادق من يصادقنا ، ونعادى من يعادينا ، نحن نفعل ذلك كله عن تقدير واع لنتائجه الواقعة والمحتملة ، لكننا بعده يجب أن نكون مستعدين للمعركة ، مهما كلفتنا وحتى اذا وقفنا فيها وحدنا • ان الأرض أرضنا ، والحق حقنا ، والمصير مصيرنا ، ولا نستطيع أمام أنفسنا وأمام أمتنا العربية وأمام الأجيال القادمة من أبنائنا ، وأحفادنا الى الأبد ، أن نتردد أو نتخاذل أو نوزع التبعات على الآخرين مهما اقتضانا ذلك من التكاليف على مواردنا وعلى أعصابنا وعلى أرواحنا •

هذا هو الجانب الأول من برنامج عملنا ولا أظنه بيننا موضع خلاف ، ذلك لأن الخيار فيه هو النصر أو الهزيمة ، الشرف أو العار ، الحياة أو الموت ، وليس هناك خيار حقيقى فى ذلك كله ، لأن القرار حتمى ، وهو أننا نختار النصر ، ونختار الشرف ، ونختار الحياة » •

« من البيان »

تمر الأمة العربية فى هـذه الآونة بأخطر المراحـــل فى مسيرتها نحو الحرية الكاملة وبناء حيـــاة أفضل لأجيالهـا الحاضرة والمستقبلة • فقـد قامت اسرائيل فى صبيحـــة يوم ٥ يونية ١٩٦٧ بهجومها الغادر على المطارات والأراضى المصرية وانتهى العدوان باحتلال اسرائيل للضفة الغربيـــة للمملكة الأردنية الهاشمية «بقية فلسطين العربية»، والمرتفعات السورية على الحـدود مع اسرائيل حتى مدينة القنيطرة ، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء حتى الضفة الشرقية لقنـــاة السويس • وقد رمت اسرائيل بهذا العدوان ، الى تحقيـــق أهداف الصهيونية فى التوسع على حســـاب الأرض العربية وحل الكثير من مشاكلها التى تحول دون توسعها لاستيعاب المزيد من المهاجرين ، وتأمين عناصر القوة اللازمة لها لتحقيق أغراضها البعيدة نحو تجسيد حلم الصهيونية باقامة دولتهـا من الفرات الى النيل • وهى سياسة رسمتها الصهيونيـــة بدقة منـذ نمو الحركة الصهيونية فى نهـــاية القرن التاسع عشر •

ورغم الهزيمة المؤلمة ، فقـد رفضت الجماهير العربيـــة الهزيمة ، « وكان الموقف المؤمن والبطولى الذى اتخـذته فى ذلك الظرف العصيب » ، هو وحـــده الذى مكن للتحولات الهامة والتى عملت الدولة بها لاصلاح وتلافى العيـوب التى أظهرتها النكسة • وقد أبرز بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ هـــذه التحولات وحددها ، كما أعطى لمعركة التحرير الأولوية «على كل ما عداها ، وفى سبيلها ، وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شىء ويرخص كل بذل ، مالا أو جهـدا أو دما ••• ومهما كان السبيل الذى نسلكه الى تحرير الأرض وتحقيـــق

النصر ، فانه يصبح سبيلا مسدودا بغير آستعداد للمعركة سواء قبلنا بطريق العمل السياسى ، وسرنا فيه الى مداه ، فان نتيجته مرهونة باستعدادنا للمعركة ، وسواء يئسنا من العمل السياسى وتركناه ، وواجهنا أقدارنا فى ميدان القتال، فان النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة » •

وقام البيان بتحديد الخطوط العريضة للعمل السياسى فى المبادىء التالية :

أولا ــ استعداد الجمهورية العربية المتحدة للعمل السياسى عن طريق الأمم المتحدة أو غيره من الطرق والسير فيه الى مداه • وهو تأكيد لما سبق لرئيس الجمهورية أن أعلنه فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ : « انه ليست هناك أى مشكلة تتعلق بوطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، أو تتعلق بأمتنا العربية أو تتعلق بالقارتين اللتين تمتد بينهما حدودنا ، أفريقيا وآسيا ، أو تتعلق بما هو خارج ذلك من القضايا العالمية ، الا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقرارات الأمم المتحدة وأحكامها قضاء عادلا فيها برضاء طيب ونية حسنة » • ويقتضى هذا المبدأ تنفيذ خطة نشاط سياسى عربى موحد ، واسع المدى وبذل الجهود الموحدة لشرح القضية العربية أمام المحافل الدولية والرأى العام العالمى •

ثانيا : تنسيق التعاون مع الدول العربية ، سواءبواسطة مؤتمرات القمة ، أم بواسطة التنسيق الثنائى المباشر .وتبرز هنا أهمية تحقيق التعاون العربى الفعال ، فترابط الدول

العربية وتضامنها ووحدتها أمام الخطـر المشترك والمصـير المشترك هو خير حافظ لحقوق الأمة العربية كلها ٠ وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات ومواقف مصيرية يتوقف عليها مستقبل الأمة العربية وحياتهـا ٠ والاعتمـاد على القول بأن النصر للعـرب فى النهـاية نظرا للتفوق البشرى والاقليمى للقوى العربية أمر غير مقبول ٠ ذلك أننا يجب ألا نأخذ بالكم وانما يجب أن نأخذ بالكيف ولنا عظة فى غزو الأمريكتين والقضاء على شعوبهما الأصلية ٠ واذا كان البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربى الرابع الذى انعقد فى الخرطوم ، قد أكد تصميم الدول العربية على الوقوف صفا واحدا فى مواجهة التحديات المصيرية وما تلقيه على الشعوب العربية من مسئوليات ٠ كما قرر أن ازالة آثار العدوان من الأراضى العربية هى مسئولية جميع الدول العربية تحتم تعبئة الطـاقات العربية ، وبأن النكسة التى تعرضت لها الشعوب العربية يجب أن تـكون حافزا لوحدة الصف ودعم العمل العربى المشترك فان بيـان ٣٠ مارس يحدد وجوب الاستعداد لمعركة التحرير ، مهمـا كلفتنا وحتى اذا وقفنا وحدنا : « ولا نستطيع أمام أنفسـنا وأمام أمتنا العربية وأمام الأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا الى الأبد ، أن نتردد أو نتخاذل أو نوزع التبعات على الآخرين مهما اقتضانا ذلك من التكاليف على مواردنا وعلى أعصابنا ٠٠ وعلى أرواحنا ، وليس هناك خيار ٠٠ لأن القرار حتمى وهو أننا نختار النصر ، ونختار الشرف ، ونختار الحياة » ٠

ثالثا : استعداد الجمهورية العربية المتحدة للتعاون مـع كل القوى الشعبية العربية ، من أجل المقاومة المسلحة للعدو ،

وكافة أشكال المقاومة الأخرى • فالأرض أرض العرب ،والحق حق العرب ، والمصير مصير العرب •

رابعا : ثم أننا نفتح عقولنا وقلوبنا للعالم كله على أساس مصادقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا • وهو ما يقتضى بالضرورة اعادة تنظيم العلاقات العربية بالدول الأخرى على أساس مواقف هـــذه الدول من الحقوق العادلة والمشروعة للشعب العربى • ولقد مد الشعب العربى يده دائما لجميع الشعوب والأمم المكافحة من أجل اقرار سلام يقيم بنيانه على العدل • فالعدل وحده يصنع السلام الدائم ، وأما القوة ــ كما قال رئيس الجمهورية فى خطابه الافتتاحى لمؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ــ فقد تستطيع أن تفرض نفسها لبعض الوقت على موقف معين ، لكنهــا حتى فى الأمر الواقع الذى تقيمه أبعـــد ما تكون عن معنى السلام واستمراره •

اننا على استعداد للتعاون مع كل الشعوب التى يستطيع بعد نظرها أن يتجاوز نكسة عارضة فى تاريخ أمة ، كان لها دورها العظيم فى التاريخ ، وسوف يكون لها الدور العظيم فى مصير الانسانية ••

دكتورة عائشة راتب

استاذ القانون الدولى العام المساعد

بكليه الحقوق ــ جامعة القاهرة

القسم الثاني

تعبئة الجماهير

١ الديمقراطية أساس الحكم

انه من الضرورى والحيوى حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة الديموقراطية وعلى أساسها وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، أى وراء واجب المعركة ، وراء أمل اتمام بناء المجتمع الاشتراكى الذى حققنا منه كثيرا ، وينبغى أن نحقق منه أكثر .

« من البيان »

★ ★

يقوم برنامج ٣٠ مارس على اساس ديمقراطى شامل ويظهر ذلك مما يلى :

١ – سيتم اقرار البرنامج عن طريق الارادة الشعبية وبوساطة الاستفتاء العام .

٢ – يؤكد البرنامج ضرورة احترام الحريات الاساسية للمواطنين .

٣ – يقرر البرنامج أن التنظيم السياسى وهو الاتحاد – الاشتراكى العربى ستتم اعادة بنائه بالاسلوب الديمقراطى وعن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة .

٤ – يقرر البرنامج حصانة القضاء وشمول اختصاصه ويضع مبدأ الرقابة على دستورية القوانين .

٥ ـ يؤكد البرنامج ارتباط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية ولا يكتفى بضمان الحرية السياسية للمواطنين بل يضمن لهم أيضا الحرية الاجتماعية وهى مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تضمن العمل والتعليم والتأمينات المختلفة للمواطنين .

ومما لاشك فيه أن الديمقراطية التى تسعى للتعبير عن الارادة الشعبية هى الاسلوب الذى يكفل التحكم فى مختلف صور الصراع الموجودة فى المجتمع فضلا عن انها الوسيلة التى تمكن من حشد كل القوى الشعبية واثارة حماسها للعمل على تحقيق النصر فى المعركة وللسعى لاتمام بناء المجتمع الاشتراكى بالاسلوب الديمقراطى .

ان القوى الشعبية مطالبة الآن لكى تتحرك بالاسلوب الديمقراطى الذى رسمه برنامج ٣٠ مارس لكى تتحمل مسئولياتها السياسية الضخمة ولكى تعمل باخلاص وحماس على تحقيق أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ولكى تحقق سيطرتها بالديمقراطية على العمل الوطنى فى كافة مجالاته .

دكتور محمد حافظ غانم

وزير السياحة

٢ الاتحاد الاشتراكى أكثر ملاءمة لحشد القوى العاملة

ان صيغة الاتحاد الاشتراكى هى أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديموقراطية وعلى أساسها ، وهى تجسيد حى وصحى لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم انها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقى ، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أمانا الى التقدم .

والاتحاد الاشتراكى كما تذكرون ، وفقا للميثاق ، هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، ثم تنظيم سياسى يقوم وسطها ، من الطلائع القادرة على قيادة التفاعل السياسى ، نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات ،ولم تكن المشاكل التى عاناها الاتحاد الاشتراكى ، ترجع الى قصور أو عيوب فى صيغته العامة ،وانما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع الى التطبيق .

وأول هذه الأسباب هو أن عملية اقامة الاتحاد الاشتراكى ،لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة .

« من البيان »

الاتحاد الاشتراكى هو الصيغة الملائمة لتحقيق أهداف الاشتراكية والديموقراطية :

من الحقائق الثابتة انه بدون تنظيم سياسى قوى لايمكن لاى مجتمع من المجتمعات أن يقوم بالعمل السياسى الضرورى لتحقيق ما ينشده من أهداف . ولقد استقر شعبنا فى ميثاقه الوطنى على اختيار صيغة معينة لعمله السياسى ، وهى صيغة الاتحاد الذى يجمع قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى الاشتراكية ، على أن يقوم وسط هذا الاتحاد تنظيم سياسى من الطلائع ، يقود العمل السياسى داخل هذا التحالف الذى لابد بالضرورة أن تقع بين أطرافه بعض التناقضات ، والذى يقع على هذا التنظيم أن يحل هذه التناقضات سلميا عن طريق العمل الديموقراطى الذى يستهدف تذويب الفوارق بين الطبقات والقوى المختلفة .

وفى اطار هذه الصيغة العامة التى يبين البرنامج اهمية الاحتفاظ بها ، يقترح الحل لزيادة فاعلية الاتحاد الاشتراكى وقوته عن طريق ادخال الأسلوب الديموقراطى الكامل فى طريقة اعادة بنائه . فالاختيار الديموقراطى السليم للقيادات على مختلف درجات تسلسل الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة هو الضمان الأساسى لجعل الاتحاد صورة كاملة لارادة الجماهير، وجهازا ينبض النبض القوى الكامل بآمالها وبحركتها .

ان هذه الزيادة فى فاعلية الاتحاد الاشتراكى بالطريق الديموقراطى سوف تفتح بالضرورة الامكانيات أمامه لكى

يستكمل اداء دوره ، بوصفه التنظيم السياسى لجماهير شعبنا ، وهو دور يمكن تلخيص أهم أسسه فيما يأتى :

١ ــ حشد جميع الطاقات الجماهيرية عن طريق العمل الديموقراطى لكسب معركة التحرير والنصر . وفى نطاق هذا الدور الأول سيكتسب التنظيم السياسى صلابة تتولد من ظروف النضال والمعركة ، ويجب أن نحرص كل الحرص على تحقيق هذه الصلابة من خلال هذه الظروف .

٢ ــ حشد كل القوى الشعبية ، عن طريق العمل الديموقراطى ، لصيانة وتدعيم المكاسب الاشتراكيه فى الحاضر . ولاتمام بناء المجتمع الاشتراكى فى المستقبل ، والواقع اننا نستطيع من تجربة النضال فى المعركة ان نستفيد الكثير لزيادة قدرة وصلابة التنظيم السياسى فى ادائه لهذا الدور .

بهذا الدور ، وعن طريق العمل الديموقراطى ، يمكن للظروف الصعبة التى نمر بها بعد النكسة أن تكون ظروفا ذات تأثير سليم وهام ودائم من حيث تكوين التنظيم السياسى الذى يكفل دفع التطور الثورى ورعايته .

الدكتور لبيب شقير
وزير التعليم العالى

٣ إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى على أساس الانتخاب الحر

ان علينا الآن أن نعيد بناء الاتحاد الاشتراكى عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة ، أى من اللجان التاسيسية فى القريه والحى ، والمصنع ، والوحدة الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى والى لجنته المركزية ، والى اللجنة التنفيذية العليا ، وتذكرون أننى كنت قدأشرت فى خطابى يوم ٢٣ يوليو الماضى الى تكوين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، وكان التصور فى فى ذلك الوقت أن تكون بالتعيين ، لقدأجلت ذلك خلافا لما قلت ووعدت به ، عن اقتناع بأن اسلوب التعيين قد لا يعطينا الا ما تفرزه مراكز القوى أو ما تقدمه المجموعات المختلفة والتسلل ، وليس ذلك هو المرجو ، وليس هو ما يحقق لنا الهدف من الدور الذى كنا نطلبه للجنة المركزية ، ان طريق الانتخاب سوف يعطينا الحل الأوفق ، ان يتم بناء الاتحاد الاشتراكى بالارادة الشعبية وحدها، وأن تقوم قوى الشعب العاملة باختيار قيادتها المعبرة عنها ، والمستوعبة لآمالها الثورية ثم تدفعها الى مواقع القيادة السياسيه .

« من البيان »

لقد كان من أهم النقاط التى تعرض لها بيـــان سيادة رئيس الجمهورية التاريخى فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ هو أن يكون الانتخاب الحر هو الوسيلة الوحيدة لاعادة بنـــاء الاتحاد الاشتراكى العربى .

انه مما لا شك فيه أن الاتحاد الاشتراكى العربى وهو الذى يعتبر ممثلا لتحالف قوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال ومثقفين ورأسماليين وطنيين يعتبر من أهم ملامح النظام المصرى . وان تحالف قوى الشعب العاملة على هذا النحـــو يمكن أن يؤدى الى حلول ســـــياسية نافعة فى مجتمعنا .

ولقد كان الاتحاد الاشتراكى العربى فى بداية تشكيله يقوم على الانتخاب والتعيين ، ولقد كان عذر الحاكم فى ذلك هو حاجته الى أن يضع فى بعض المراكز السياسية الهامة عناصر قام هو باختيارها نظرا لما يراه من كفاءتها وحسن تقديرها للعمل السياسى . ولم يكن فى تلك الآونة التعيين هو الوسيلة الوحيدة ، وانما كانت هناك أيضا بعض اللجان السياسية المنتخبة داخل الاتحاد الاشتراكى .

ولقد ابرزت التجربة العملية للاتحاد الاشتراكى وخاصة بعض المراكز القيـــادية ، ان التعيين لا يمكن ان يكون هو

الوسيلة المثلى ، فلم يكن يصل الى المراكز القيادية فى كثير من الحالات الا من تدفع بهم وتقدمهم مراكز القوى المتصارعة .

ولقد ترتب على هذا أن كثيرا من ذوى الكفاءة السياسية العالية والاخلاص الوطنى لم يتمكنوا من أخذ فرصتهم فى العمل السياسى وذلك لابتعادهم عن مراكز القوى هذه . ولقد كان من مساوىء التعيين كطريقة للوصول الى المراكز القيادية ، ان كثيرا من الموجودين فى مراكز القوى كانوا يشعرون بالولاء الى من أوجدهم فى مراكز السلطة . ولقد استتبع ذلك عدم فاعلية المراقبة وهى العمل الأساسى للأجهزة الشعبية .

ولقد أدى كل ذلك الى أن ارتفعت أصوات تنادى بضرورة أن يكون الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى هذه المراكز القيادية داخل الاتحاد الاشتراكى ، ولقد استجاب الى ذلك سيادة رئيس الجمهورية فى بيانه الصادر فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ والذى يعتبر وثيقة هامة فى حياتنا السياسية .

ولقد كان من أهم ما جاء فى بيان الرئيس :

« ان علينا أن نعيد بناء الاتحاد الاشتراكى عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة .. » وهذا يعنى بلا شك

ان مراكز القوى المختلفة ـ ان وجدت ـ لا تستطيع أن تدفع بأحد الى المراكز القيادية ، وانما القاعدة الشعبية العريضة هى التى تستطيع ذلك .

وهذا يستتبع بالضرورة حرية الحركة بالنسبة الى هذه المراكز القيادية التى لن تخضع فى حركتها الى سلطان احد غير القاعدة الشعبية التى أوجدتها فى المراكز القيادية .

ويتبين كذلك من بيـان رئيس الجمهورية أن الانتخاب سيكون هو الوسيلة الوحيدة من القاعدة الى القمة ، وعلى ذلك فهو شامل لتشكيلات الاتحاد الاشتراكى المختلفة من اللجان التأسيسية فى القرية .. الى اللجنـة التنفيذية العليا ، ولاشك أن هذا هو التطبيق السليم للديموقراطية السياسية .

ولا شك أن الانتخاب الذى سيدفع ببعض العناصر الى العمل السياسى سيدفع بالأكفاء من العناصر التى تلاحمت مع القاعدة الشعبية وفهمت مشاكلها ، وهذا سيؤدى الى تنقية هذا التنظيم السياسى من بعض العناصر التى اثبتت فى مجال العمل السياسى عدم قدرتها على العمل .

وعلى ذلك فان هذا التنظيم الشعبى الكبير والمراكز القيادية يمكنها أن تؤدى دور الطليعة خاصة فى هذه الفترة والتى تعتبـر من أهم فترات العمـل الوطنى والعربى ، فالانتخاب هو الوسـيلة الوحيـدة للوصول الى المراكز

القيادية وسيكون الأعضاء المنتخبون معبرين عن الشعب وعن آماله ورغبته فى مستقبل افضل ».

ويجب كذلك أن يكون الانتخاب حرا بمعنى أن لا تأثير للمراكز القيادية الحالية فى الاتحاد الاشتراكى العربى على عملية الانتخاب حتى يمكن أن يؤدى الانتخاب الفرض الذى تقرر من أجله ، وحتى يوجد فى المراكز القيادية أفضل العناصر صلاحية للعمل السياسى الجاد المخلص ».

دكتور محمد عمران

مدرس القانون المدنى

كلية الحقوق ــ جامعة عين شمس

٤ مراحل الانتخابات في الاتحاد الاشتراكي

تجرى الانتخابات للوحـــدات التاســيسية للاتحاد الاشتراكى العربى وتتدرج الانتخابات ، حتى تصل الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الذى ينتخب بـدوره اللجنة المركـزية ، التى تنتخب بدورها رئاستها وهى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

« من البيـــان »

—— * * ——

من الخصائص الرئيسية لبرنامج ٣٠ مارس التاكيــد على ضرورة اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب الحر من القاعدة الى القمة من القرية والحى والمصنع والوحدة الى المؤتمر القومى والى اللجنة المركزية واللجنة التنفيـــذية العليا .

وســـيتولى السيد رئيس الجمهورية تشـــكيل لجنة مؤقتة للاشراف على الانتخابات الخاصة بأعضـــاء المؤتمر القومى .

وتبـــدأ الانتخابات بالوحـــدات التأسيسية- للاتحاد الاشتراكى العربى وتتسلسل حتى يتم انتخاب أعضاء المؤتمر القومى الذى سوف يجتمع فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٨ .

ويقوم المؤتمر القومى بعد اجتماعه بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، ثم تقوم اللجنة المركزية بانتخاب اللجنة التنفيذية العليا .

وبهذا الاسلوب يتم تأكيد سلطة قوى الشعب العاملة وتحالفها فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى وهو أنســب صيغة لحشد القوى الشعبية بطريقة ديمقراطية .

دكتور محمد حافظ غانم

وزير السياحة

٥ بقاء المؤتمر القومي إلى ما بعد إزالة آثار العدوان

يظل المؤتمر القومي المنتخب للاتحاد الاشتراكي العربي قائما الى مابعد ازالة آثار العدوان .. ويعقـــد دورة عامة بكامل هيئته مرة كل ثلاثة شهور ، لكى يتـــابع مراحل النضـــال ويوجهها ويصدر فى شأنها مايراه .

« من البيـــان »

★ ★

يشير البيان فى هذه الفقرة الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى يتكون على أساس الانتخاب ، وقد أوضح البيان ضرورة العمل على حشـــد جميـــع القوى الشـــعبية بواســـطة الديموقراطية وراء أهداف النضـــال الوطنى ، ســـواء القريب منها والبعيد ، من أجل مجابهة المعركة ومن أجل اتمام بناء المجتمع الاشتراكى .

ولمـــا كان من الضرورى العمل على اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى باعتباره الواجهة العريضة التى تضم تحـــالف قوى الشعب العاملة كلها بطريق الانتخاب من القاعدة الى القمة ، اى من اللجان التأسيسية فى القرية والحى والمصنع والوحدة حتى تصـــل الى تكوين المؤتمر القومى للاتحـــاد الاشتراكى والى لجنته المركزية ورئاستها التى تتمثل فى اللجنة التنفيذية العليا ، فان متابعة اجراء عمليات الانتخاب

من القاعدة على النحو المتقدم ، من شأنها أن تفرز أصلح العناصر لعضوية المؤتمر القومى للاتحـاد الاشتراكى على نحو ما تسـفر عنه الارادة الشعبية الواعية التى تختـار قياداتها السياسية القـادرة على التعبـير عنها وتحقيق آمالها فى شتى المجالات . وبذلك يتمكن هذا المؤتمر القومى من تحمل مسئولياته الضخمة استنادا الى الارادة الجماهيرية التى أوجدته ، فيعمل أولا على انتخاب اللجنـة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، التى تختار بدورها رئاستها أى اللجنة التنفيذية العليا .

ونظرا للدور الخطير الذى ينتظر المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، فانه يكون من اللازم العمل على بقائه منذ تكونه الى ما بعد ازالة آثار العدوان . وهنا يشير البيان الى ضرورة اضطلاع هذا المؤتمر برسالته عن طريق عقد دورة عامة بكامل هيئتـه مرة كل ثلاثة شهور لـكى يقوم بدراسة كافة مراحل النضال الوطنى فى شتى الميـادين ويعمل على متابعتها وتوجيهها على أسـاس علمى ، وعن استيعاب كامل لكافة الظروف والأوضاع المحيطـة حتى يتسنى له أن يصدر فى شأنها ما يراه من قرارات أو حلول

دكتور زين العابدين ناصر
مدرس الاقتصاد
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

٦ استمرار انعقاد اللجنة المركزية

تظل اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر القومى فى حالة انعقاد دائم وتقوم لجانها السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية والاجتماعية ، برسم سياسات العمل فى جميع المجالات ، استهدافا لتحقيق النصر ، واعادة البناء الداخلى .

« من البيان »

★ ★

الرقابة الشعبية هى الدعامة الاساسية التى تقوم عليها الديمقراطية ، ولا يتصور أن تتحقق رقابة ذات فاعلية من جانب قوى الشعب العاملة على القائمين بتولى سلطة الحكم فى الدولة عن طريق الاجتماعات العارضة أو الندوات التى كثيرا ما تتبخر آثارها بمجرد انتهائها . ولذلك فان التجربة الوطنية فى مجال العمل السياسى قد اكدت حقيقة كانت لقد تكشفت من خلال تجارب الدول الأخرى ، وهى ضرورة ايجاد تنظيم دائم وقادر يستطيع أن يباشر الرقابة الشعبية على نحو علمى يتسم بالوعى والفاعلية .

ومن هنا حرص بيان ٣٠ مارس على أن يجعل من اللجنة المركزية التى ينتخبها المؤتمر القومى أداة قوية تباشر رقابة السلطة التنفيذية فى جميع المجالات وعلى كافة المستويات وبصورة مستمرة ، بحيث تعد بمثابة التنظيم الشعبى المقابل لمجلس الوزراء والذى يستطيع ممارسة الرقابة المجدية والتوجيه الواعى على مختلف الأجهزة الحكومية بحكم انتظام أعماله ودوام انعقاده وكفاءه أعضائه الذين وصلوا عن طريق الانتخاب الى الحصول على ثقة المؤتمر القومى بوصفهم الأقدر على التصدى للعمل السياسى فى أعلى مستوياته ».

واذا كان عمل اللجنة المركزية على النحو المذكور عملا فنيا فى المقام الأول يتطلب كفاءة علمية وخبرة سياسية ودراية عملية لا تقل عن المستويات المتوافرة لدى أعضاء مجلس الوزراء حتى تكون الرقابة فعالة مجدية ، فقد لزم أن تتبع اللجنة المركزية ذات الأسلوب الذى تتطلبه مقتضيات الحكم فى الدولة الحديثة القائمة على التخصص العلمى الدقيق . وبالتالى فان اللجنة المركزية لابد وأن تنشىء لجانا متعددة تقوم كل واحدة منها بدراسة ناحية من النواحى السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية او الاجتماعية أو الثقافية . وهكذا تصير اللجنة المركزية قادرة على القيام بدورها المنشود كتنظيم سياسى يباشر الرقابة الشعبية بكفاءة عالية نتيجة تفرغها الكامل لمهمتها الخطيرة وانتظام عملها والدراسة العلمية للمشكلات على مستوى فنى رفيع يكفل لها رسم الطريق المؤدى الى تحقيق النصر والقضاء فورا على أية انحرافات قد تعترض سبيل اعادة البناء الداخلى ».

وبعبارة اخرى ، فان اللجنـة المركزية المنتخبة والتى تباشر وظيفتها الأساسية كهيئة شعبية فنية تسلط رقابتها على كافة أجهزة الحكم بناء على دراسات علمية متخصصة تعد خير ضمان للديمقراطية الحقيقية التى لا تقف عنـد مجرد صيحات عارضة ترتفع بعبارات نقد سطحى نابع عن إنفعالات عاطفية غير مسبوقة بدراسات جادة عن طريق لجان متخصصة تضم خلاصة الـكفاءات الشـعبية القادرة على ممارسة الرقابة الشعبية فى أكمل صورة .

د.احمد صادق القشيرى

استاذ مساعد بقسم القانون الدولى

كلية حقوق جامعة عين شمس

ان مجلس الأمة الحالى قد قارب على استيفاء مدته الدستورية ، وهو لم يفرغ بعد من المهمة الأساسية التى أوكلت اليه وهى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، واذا كان المجلس لم يتمكن من اداء هذه المهمة فينبغى للانصاف ، أن نذكر له دوره الكبير وما قام به من عمل يستحق التقدير .

والمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى، وهو أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، قد يرى أن يقوم بنفسه بعملية وضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وقد يرى فى الأمر رأيا آخر .

ومهما يكن فانه من المهم أن يكون مشروع الدستور الدائم معدا بحيث يمكن فور انتهاء عملية ازالة آثار العدوان ، أن يطرح للاستفتاء الشعبى العام وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد ، على أساس الدستور الدائم وانتخابات لرئاسة الجمهورية .

« من البيان »

في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، ونص في ديباجته على العمل باحكامه من تاريخ صدوره حتى يتم مجلس الامة - الذى بدأ أولى دوراته في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ - وضع مشروع الدستور الدائم الذى يجب أن يطرح على الشعب للاستفتاء لكي يمنحه من ارادته الحرة القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات .

بيد ان عملية وضع دستور دائم ليست مسألة هينة تقوم على التصور والافتراض ، بل هى ، فى حقيقتها ، عملية تجسيد للواقع من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقرونة ، مما يفتح الباب أمام تحقيق الآمال العريضة فى المستقبل .

وازاء ذلك ، كان منطقيا بل محتما ، الا يفتتح مجلس الأمة أعماله بالبدء بمحاولة وضع مشروع الدستور ، وانما كان يتعين عليه أن يتريث حتى يعيش تجربة تطبيق الدستور المؤقت ، ويستعين بما وصل اليه من فكر وصياغة خاصة وأن هذا الدستور المؤقت ، يضارع أرقى الدساتير الدائمة ويصلح أساسا طيبا لأى مشروع للدستور الدائم . أضف الى ذلك أنه كان على المجلس أن يتم مراجعة أحكام الميثاق الوطنى ليرى ما تم تطبيقه منها لما له من صفة التوقيت وما يتصف تطبيقه بالدوام فيقننه فى نصوص مشروع الدستور .

وقد اقتضى كل ماتقدم من مجلس الأمة عملا مضنيا وجهدا شاقا كان بمثابة الاعمال التحضيرية لبدء مهمته . وما اجتاز هذه المرحلة حتى بدأ يمارس هذه المهمة . ومن الواجب

التنويه بتلك الخطوة المثلى التى استنها وهى فتح باب الاستماع وتلقى مقترحات المواطنين فى مختلف القطاعات .فالدستور الدائم تقنين لواقع وآمال شعب بأسره .

غير أن ظروف عدوان ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ قد أوقفت هذه الجهود .

وفى ٣٠ مارس ١٩٦٨ حدد السيد الرئيس فى بيانه التاريخى ، ٢٣ من شهر يوليو موعدا لانعقاد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى يختار بالانتخاب . ومن ثم سوف يأتى هذا المؤتمر وقد صنعته الارادة الشعبية الحرة. وبهذه المثابة سيكون اعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العامل . وطبيعى أن يوكل اليه امر وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة . وهذا هو ما أكده برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ حين نقل مسألة وضع مشروع هذا الدستور من مجلس الأمة الى المؤتمر .

وبديهى أنه سيكون للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الاختصاص الأصيل فىوضع مشروع الدستور الدائم ،سواء قام بوضعه بهيئته « وعن طريق تشكيل لجنة فرعية من أعضائه) أم عن طريق انابة اللجنة المركزية ، أم مجلس الامة على أن يعود الامر اليه مرة ثانية قبل طرح المشروع على الاستفتاء العام .

وتطلعا الى المستقبل ، وثقة فى الله ، وثقة فى صمود الشعب المصرى وقدراته غير المحدوده .فان المهمة

الأولى للمؤتمر القومي ستكون هي اعداد مشروع الدستور الدائم . وللمؤتمر في تجربة مجلس الأمة وجهوده ودراساته خير معين في هذا الصدد . حتى اذا ما أزيل العدوان وعادت لأرضنا طهارتها ـ وانه لزائل بعون الله وبفضل صلابة الشعب وقيادته الرشيدة ـ أمكن فورا طرح مشروع الدستور الدائم على الاستفتاء ، وتكوين سائر مؤسسات الدولة على هدى نصوصه .

دكتور احمد سلامة
الأستاذ بكلية الحقوق
جامعة عين شمس

٨ مهام اللجنة المركزية للمؤتمر القومى

ان اللجنة المركزية للمؤتمر القومى ، سوف يكون عليها غير واجباتها المحددة فى قانون الاتحاد الاشتراكى ، وغير مسئوليات الظروف الخاصة للنضال الوطنى ، فى مرحلته الحاضره عدة مهام اضافية هى :

بنـــاء التنظيم الســياسى لطلائع الاتحـــاد الاشتراكى ، وتحديد مهام العمل الوطنى للمرحلة الجديدة ، والتنسيق بينها ، ثم المشـــاركة فى وضـــع الخطوط العريضة للدســـتور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

« من البيـــان »

اللجنة المركزية لها لجان متخصصة فى كل نواحى العمل السياسى ـ اللجنه المركزيه سوف تنتخب برئاستها ـ وهى اللجنة التنفيذية العليا ـ اللجنة المركزية أيضا كما جاء فى بيان ٣٠ مارس سوف تشرف على بناء التنظيم الطبيعى للاتحاد

الاشتراكى العربى حتى يستكمل هذا البناء الشعبى واجهتة العريضة الممثلة للتحالف وتنظيمه الطليعى الملتزم بدفع حركة الاتحاد الاشتراكى نحو تحقيق اهداف النضال ... المؤتمر باقى حتى ازالة آثار العدوان وسوف يكون له توجيه عملية وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة اللجنة المركزية ستكون فى حالة انعقاد دائم لمتابعه وتوجيه العمل الوطنى فى كل المجالات .

٩ سيطرة قوى الشعب على العمل الوطنى

تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها ، وقياداتها فى تحقيق سيطرتها بالديموقراطية ، على العمل الوطنى فى كافة مجالاته .

« من البيان »

— ★★ —

لعل من أبرز المعانى التى سعى الى تأكيدها بيان ٣٠ مارس هو ضرورة تحقيق السيطرة الكاملة لقوى الشعب العاملة على العمل الوطنى ، بل لعلنا لا نبالغ اذا قلنا أن هذا الهدف هو المحور الأساسى الذى يقوم عليه البيان فى مجموعه .

فقد أسفرت التجربة ، كما كشف عنها وقام بتقييمها الزعيم المناضل جمال عبد الناصر فى صراحة تامة ، عن أن الميثاق لم يحقق فى الماضى التغيير المنشود من ورائه ، نتيجة ظهور « مراكز القوى » التى حالت دون نقل السلطة الفعلية الى تحالف قوى الشعب العاملة كما كان مفروضا . وبسقوط « مراكز القوى » كأمر حتمى لحركة الجماهير الشعبية فى يومى ٩ و ١٠ يونية سنة ١٩٦٧ انفتح الطريق أمام التغيير

اللازم للانتقال بالميثاق من عـداد الوثائق التـاريخية التى تمثل تطلعا مثاليا الى حقيقة واقعية قادرة على اعادة صـنع الحياة فوق أرض وادى النيل ٠ ولكن ما هو الضمان الـذى يكفل تحقيق عملية انتقال السلطة من « مراكز القوى » الى تحالف قوى الشعب العاملة والحيلولة دون ظهـور « مراكز قوى » جديدة ترث تلك التى انهارت بانكشاف حقيقتها فى أعقاب النكسة ؟

لقد جاء بيان ٣٠ مارس باجابة جاسمة على هذا التساؤل الجوهرى الذى ثار فى ضمير الجماهير منذ يونيو سنة ١٩٦٧، فقال دون مواربة : ان الضمان الوحيد لعدم تكرر المأسـاة هو نقل السلطة الفعلية الى قوى الشعب العاملة حتى تستطيع بتحالفها وعن طريق قيـاداتها النابعـة بالانتخاب الحـر من القـاعدة وحتى أعلى المسـتويات أن تحقق السـيطرة على العمل الوطنى فى كافة مجالاته السـياسية والاقتصـادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية وغيرها ٠ ومن هنـا جاء النص على « تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها ٠٠٠ »

ويتطلب هذا النص فى تقديرنا تحديد المقصـود بقوى الشعب العاملة تحديدا دقيقا يتفق مع طبيعة التطور الـذى حدث فى المجتمع المصرى منذ صدور الميثاق فى عـام ١٩٦٢.

ويلقى مزيدا من الضوء على طبيعة التحالف بين قوى الشعب العاملة بمختلف طوائفها وضرورة انصهارها فى بوتقة العمل الوطنى عن طريق الربط بين قياداتها فى اطار محكم قائم على التجانس فى طبيعة النشاط بحيث نتجاوز التقسيم السابق لأمانة الاتحاد الاشتراكى الى فلاحين وعمال وراسمالية وطنية ومهنيين وما الى ذلك ، كى تقوم اللجان الفرعية المنبثقة من اللجنة المركزية فى صورتها القادمة بجمع شمل كافة القيادات العاملة فى قطاع معين ولو انتسبت فى الأصل الى فئات متعددة ، فتضم مثلا لجنة التنمية الزراعية قيادات الفلاحين بالمعنى الدقيق والمزارعين من الملاك والمهندسين الزراعيين وغيرهم . وعلى هذه الصورة الجديدة ينتقل العمل السياسى الى طور جديد يتسم بتعميق مفهوم التحالف بين قيادات قوى الشعب العاملة . وينعكس هذا بالضرورة على امكان حل التناقضات الثانوية بين مختلف طوائف قوى الشعب العاملة وتذويبها بالطرق السلمية فى اطار الوحدة الوطنية اللازمة لزوما أساسيا لمواجهة قوى العدوان الامبريالى الصهيونى . وبوصول القيادات الشعبية المنتخبة ديموقراطيا على كافة المستويات وتلاحمها فى سبيل السيطرة على العمل الوطنى فى كافة مجالاته وبسط رقابتها على كافة مراكز السلطة والحكم يتحقق الأمل المعقود على بيان ٣٠ مارس ، فيما استهدفه من

تصفية كافة آثار (مراكز القوى) التى حالت فى الماضى دون تحقيق الديموقراطية الشعبية فى صورتها المنشودة كما رسمها الميثاق والحيلولة فى المستقبل دون امكان ظهور (مراكز قوى) جديدة تصادر العمل الوطنى لصالحها وتفرض سيطرتها على القيادات الشعبية الاصيلة .

دكتور احمد صادق القشيرى
أستاذ مساعد بقسم القانون
الدولي بكلية الحقوق
جامعة عين شمس

تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة في مصر والدولة الحديثة لاتقوم بعد الديموقراطية ، الا استنادا على العلم والتكنولوجيا ، ولذلك فانه من المحتم ، انشـــاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى سياسيا ، وفنيا ، لكى تساعد على الحكم ، والى جانب مجلس الدفاع القومى فانه لابد من مجلس قومى يضم شعبا للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا ، ولا بد من مجلس اجتماعى قومى يضم شـــعبا للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل بالخدمات المختلفة، ولابد من مجلس ثقافى قومى يضم شعبا للفنون والآداب والاعلام .

« من البيـــان »

★ ★

تناول بيان ٣٠ مارس بالمعالجة الكثير من أوجه النقص التى يشكو منها مجتمعنا ، ورسم خطـــة عمل للعديد من مجالات حياتنا ، وتضمن أهم المبادىء التى يقترح أن ينص عليهــا دستورنا. وبالرغم من تعدد الجوانب التى تعرض لها بيان ٣٠ مارس ، يمكننا أن نجمل محتواه فى هدفين رئيسيين :

اولهما : حشد القوى وتعبئة الطاقات لتحقيق النصر فى المعركة التى سنخوضها ضد الصهيونية والاستعمار .

وثانيهما : اقامة الدولة العصرية الحديثة التى يعتبر البدء في ارساء قواعدها عونا على كسب معركتنا المصيرية ، والتى يؤدى اتمام بنائها الى بلوغ التقدم وتحقيق الرخاء لمواطنينا مستقبلا •

والدولة العصرية هى التى تنظم كيانها وترسم سياستها بأسلوب العصر الذى نعيشه وهو الأسلوب القائم على العلم والتكنولوجيا ، وحرية الشعب •

اولا ـ الدراسة العلمية لسياسة الحكم :

ان السياسة التى تضعها الدولة العصرية لكى تنتهجها في أي ميدان من الميادين يتعين أن تقوم على دراسة علمية لا تعرف الارتجال ولا تقوم على العفوية •وبذا نكون على ثقة من أن هذه السياسة تحقق الغرض المستهدف منها ، ولا تتعرض للفشل عند وضعها موضع التطبيق ، فتضيع جهود بذلت واموال انفقت بدون طائل .

وتحقيقا لذلك قضى البيان بضرورة انشاء المجالس المتخصصة علىالمستوىالقومى في مجالات الدفاع ، والاقتصاد، والاجتماع ، والثقافة •

واذا كان قد صدر قبل بيان ٣٠ مارس القرار المنظم لمجلس الدفاع القومى بما يتيح دراسة الخطط العسكرية على مستوى القيادات العسكرية الواعية دراسة علمية وفنية قبل تنفيذها فلا تتكرر الهزيمة التى منينا بها فى يونيو الماضى ، فان الوضع يحتاج الى انشاء مجلس اقتصاد قومى يضم شعبا متعددة للقطاعات المتعلقة بالاقتصاد وهى الصناعة والزراعة

والمـال والعـلوم والتـكنولوجيا . كمـا يلزم انشاء مجلس اجتماعي يضم شعبا للتعليم والصحة وغيرهما مما يتصل بالخدمات المختلفة ، ومجلس ثقافي قومي يضم شعبا للفنـون والآداب والاعلام •

والمفروض أن يضم كل مجلس من هذه المجالس العلمـاء والاخصائيين كلا في نطاق اختصاصه من أساتذة الجامعات والمتخصصين من العاملين في الدولة وأهل الرأى للافادة من علمهم وخبراتهم في اقتراح السياسة التى تنتهجها الدولة •

ولا جدال في أن تبادل الرأى وتمحيص الأفكار بين المتخصصين في كل مجال من هذه المجالات يضمن الوصول الى وضع سياسة رشيدة تكون هادية للحكومة في اتخاذ قراراتها، محققة للاستقرار في تطبيقها فلا ينفرد وزير برسم سياسة قـد لا تعبر الا عن وجهة نظره ، أو لم تدرس الدراسـة الكافيـة ، ولا تتغير السياسة المرسومة كلما تغير شخص الوزير مما يؤثر في الاستقرار المنشود لها كي تؤتى ثمارها •

كما أن ضم المتخصصين في الشعب المختلفة داخل مجلس قومي واحد من شأنه أن يكفل التنسيق الواجب بين السياسات الموضوعية لميادين هذه الشعب بما يخلق التكامل والاتساق المطلوبين في نظم الدولة •

ثانيـا ـ مسايرة الثورة التكنولوجية :

ان الثورة التكنولوجية التى تسود العالم المتحضر في الوقت الراهن انما تكمن في استخدام الأساليب والوسـائل

التطبيقية الفنية المستحدثة فى ميادين الانتاج مما يحقق تفوقا فى هذا الانتاج كما ونوعا وخفضا فى التكلفة ٠

ولن تعتبر الدولة عصرية الا اذا هجرت الوسائل البدائية فى الانتاج ، وتذرعت بهذه الأساليب التكنولوجية التى تمكنها من استثمار مواردها المعطلة وتحقيق الانتاج المتصف بالوفرة والرخص وضمان تشغيل كل المواطنين الراغبين فى العمل ٠

ولا سبيل لتحقيق هذه الثورة التكنولوجية الا بالعناية بالتعليم الفنى بكافة مستوياته أى سواء كان ذلك على مستوى تخريج الأخصائيين المصممين كالمهندسين المتخرجين فى كليات الهندسة أم على مستوى الفئة الوسطى من الفنيين المنفذين الذين يتوسطون بين العمال وبين الأخصائيين المصممين وهى الفئة التى تفتقر اليها بلادنا رغم احتياجها لهم٠ وهو ما يفرض تبعة كبرى على وزارتى التربية والتعليم، والتعليم العالى ، والجامعات ٠

ثالثا ـ توفير الحرية للشعب :

ان تحقيق الحرية السياسية للشعب مقرونة بالحرية الاجتماعية يعد سمة من سمات الدولة العصرية فان دولة تكبت حرية شعبها ، وتنكر عليه حقه فى التفكير والتعبير ـ لا يمكن أن تعتبر دولة عصرية بحال من الأحوال ٠

وهذه الحرية تتمثل فى اقامة الديموقراطية التى نص عليها البيان والتى تأخذ صورة اعادة بناء التنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى عن طريق الانتخاب من القاعدة الى

القمة ، وتكوين التشكيلات المنتخبة من مؤتمر قومى ولجنة مركزية ولجنة تنفيذية عليا الى جانب القيادة السياسية للمناقشة والمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية ، وتأكيد سلطة مجلس الأمة فى الرقابة على أعمال الحكومة والمشاركة فى وضع ومتابعة خطة التنمية وضمان سيادة القانون الذى يجب أن يلتزم باحترامه الحاكم والمحكوم والا أصبح الأمر فوضى بلا رابط أو ضابط .

ان توفير هذه الحرية هو العاصم من ظهور مراكز للقوى بمنأى عن الرقابة الشعبية ... وهو السبيل الوحيد لمنع الانحرافات التى يأمن مرتكبوها من الكشف والتعرية .

فلنجعل العلم لنا نبراسا ، ولنتخذ من التكنولوجيا وسيلة ، وذلك فى اطار من الحرية مع مراعاة ما تقتضيه الضرورات التى تفرضها حالة الحرب القائمة وبالقدر اللازم لهذه الضرورات ـ بذلك نقيم الدولة العصرية فى بلادنا وهى الصورة اللازمة لتحقيق النصر فى القريب العاجل والمحققة لمجتمع أفضل يرفرف عليه السلام والرخاء .

دكتور محمد حلمى مراد
وزير التربية والتعليم

١١ الاهتمام برفع مستوى الإنتاج زراعياً وصناعياً

اعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة ، لتحقيق رفع مستوى الانتاج ، والعمالة الكاملة ، مع الضغط على أهمية ادارة المشروعات العامة ادارة اقتصادية وعلمية .

« من البيان »

— ★ ★ —

ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة ، كما جاء بالميثاق يجب الا تتوقف ثانية واحدة ، ان الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلاقة لاتهدر هباء ولا تضيع. **هكذا قال الميثاق ..**

ومن أجل ذلك بذلت جهود شاقة ومضنية ، حتى تحققت طاقة تتمثل فى مساحة كبيرة تبلغ نحو ٧٨٠ الف افدان .

هذه الطاقة تحتاج الى دفعة أكبر حتى تصبح الأرض التى استصلحت فى خصوبة الأرض العادية ، وتساهم معها فى زيادة الانتاج النباتى وفى سد جزء من احتياجات البلاد من الحبوب واللحوم ، فكل زيادة فى الانتاج تعمل على الاقلال

من الوارادات وفى نفس الوقت زيادة الصـادرات ـ وجلب العمـلات الأجنبية ، وتعطى الدفعـة الأكبر باستخدام استثمارات التوسع الأفقى أحسن استخدام وبأقصى كفاءة ممكنة ، واعطاء الأولوية والاهتمام الكبير الى تحسين خواص الأرض المنزرعة وبناء تربتها ودفعها حتى تصبح وحـدات انتاجية متكاملة ، مع ضمان كفاءة تشغيل الآلات وتدريب العاملين على صيانة هذه الآلات والمحافظة عليها ، واستخدام الأساليب الحديثة ، واعطاء دفعة أكبر نحو استكمال النقص فى مناطق الاستزراع حتى يتم دخول جميع المساحات التى لدينا فى دورة الاستزراع فى أسرع وقت ممكن .

أما بالنسبة للأراضى الجديدة فان الدفعة الكبرى تكون فى اتباع السياسة التى تؤدى الى :

١ ـ التنسيق بين مشروعات الرى والصرف والاسكان والطرق بحيث تتم الاستفادة من الاراضى فور الانتهـاء من الأعمال الهندسية وسيتم وضع توقيت زمنى لكل خطوة من الخطوات الهندسية أو الزراعية أو الاجتماعية لـكل مساحة تدخل فى برامج الاستصلاح .

٢ ـ أعطاء الأولوية الى استصلاح المساحات السريعـة العائد والتى تحقق زيادة سريعة فى الانتـاج الزراعى وفى ضوء هذا المبدأ يجب أن تعطى الأراضى الطينية والجيرية أسبقية أولى ، اذ فضلا عن أنها سريعة العائد فان تكاليف استصلاحها أقل من تكاليف استصلاح الأراضى الرملية ، كما ان الفترة التى تستغرقها هذه الأرض لوصولها الى درجة الجدية الانتاجية

او الى درجة النضج الاقتصادى ، تقل كثيرا عن الفترة التي تستغرقها الأراضى الرملية .

٣ ـ استصلاح مساحات البـور المتخللة التى تمثـل طاقة معطلة وخاصة وأنها مقررة الرى ويسهل استصلاحهـا بنفقات قليلة حيث لا تحتاج الى اقامة مبان أو مرافق من التى تحتاجها المناطق البعيدة عن العمران .

٤ ـ اكتشاف موارد مائية جديدة ، ويقتضى هـذا الاستمرار فى أعمال البحوث والدراسات بالوادى الجـديد وتحليل النتائج والبيانات التى توصلنا اليهـا حتى اذا تم الاطمئنان على سلامة الخزان الجوفى بدىء فى التوسـع من جديد فى الوادى الجديد .

دكتور محمد بكر

وزير استصلاح الاراضى

١٢ تدعيم القيم الروحية والخلقية

العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية، والاهتمام بالشباب واتاحة الفرصة أمامه للتجربة .

« من البيان »

★ ★

كان اعلان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ فى ذكرى عيد الهجرة ١٣٨٨ ـ بكل ما تحمله الى المؤمنين من معانى التضحية فداء للمبدأ والنضال المستمر من أجل الحق والصبر على المشاق فى سبيل نصر الله عزيزا وصادقا .

ويصف البيان موقف جماهير الشعب يومى ٩ و ١٠ يونيه بأنه « الموقف المؤمن البطولى » وهو الذى مكن للتحولات الهامة التى وقعت منذ ذلك الوقت أن تحدث فعلها وأثرها .

ومن هذا المنطق المؤمن يقول القائد ـ بأمل فى الله عظيم ـ اننا نستطيع الآن ـ التطلع الى المستقبل .

هذا هو مدخل البيان : قائد مؤمن ، وشعب مؤمن ، وأمل فى الله عظيم فى مناسبة كريمة هى ذكرى هجرة الرسول الأعظم من مكة الى المدينة .

ميثاق وبيـــان

ولقد نص الميثاق من قبل على هذا فأكد من ضـــمانات ثورتنا ايمانا لايتزعزع بالله وبرسله ورسالاته المقدســة التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان .

وعندماتحدث فى الباب الثالث عنجذور النضال المصرى اكد « الايمان الدينى الأصيل » فى هذا الشعب وكيف أن هذا الايمان يرفض الاســـتبداد وان جاء مســـتترا باسم الدين .

الميثاق يؤكد جوهر الدين ويدين أى استغلال وان جاء باسم الاسلام فى العهد العثمانى ، أو مستترا وراء ـ صليب المسيح ـ ذلك المعلم العظيم ـ فى صورة الحروب المقدسة.

تفرقة واضحة بين جوهر الدين واستغلال الدين وقراءة صادقة نراها فى الميثاق لهذا الشعب المؤمن البطل .

وكذلك بيـــان ٣٠ مارس يؤكد العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب واتاحة الفرصة ...مه للتجـــربة ووضع الخطوط العلمية التى تترجم هذا الى واقع ملموس .

القيم الروحية والدولة العصرية :

والقيمة الروحيـــة لا تنبع من فراغ ولا تصب فى فراغ ... ان وظيفتها بالنسبة الى أى عمل وكل عمل ذات ثلاثة أهداف :

١ ـ انها تحدد للعمل مستواه الاخلاقى .

٢ ــ انها تدفع الفرد والمجتمع الى العمل وتوفر له جانبا من حوافزه .

٣ ــ انها تحول بين الفرد والانحراف عن الخط الذى عليه أن يلتزم به

وبهذا تبدو القيمة الروحية والاخلاقية فى كل جوانب الحياة فى المجتمع . صعودا به ودفعا له وصيانته دون الانحراف .

ولقد علمنا القرآن الكريم أن هذه القيم قد تبدو فى عمل تخطيطى علمى كبير كما فى قصة يوسف ، وقد تبدو فى مشروع هندسى كما فى قصة سد ذى القرنين ، وقد تبدو فى دفاع حار عن حق القاعدة ومنع الاستغلال الاقتصادى كما فى قصة شعيب ، وقد تبدو فى تأكيد حق القاعدة فى ابداء الرأى والتلاحم بين القيادة والقاعدة كما فى آيات سورة آل عمران التى تعرض لغزوة أحد وما حدث فيها بعد أن خالف الرماة عن أمر الرسول ، فلم يكن هذا سببا فى حرمانهم حقهم ، ففرق كبير بين الخطأ والانحراف . وقد تكون توثيقا لعلاقات الأسرة كما نجد فى كثير من آيات القرآن الداعية الى البر بالوالدين ورعاية الزوجة والأبناء وذوى الأرحام وقد تكون دعوة الى بناء الجيش وتزويده بالقوة التى ترهب العدو .. وقد تكون دعوة الى تقدير الجهد المبذول من أجل الحق فى كل عصر ومكان كما نرى فى تمجيد القرآن للأنبياء السابقين والقادة والأبطال المجهولين الذين لم يذكر لهم اسما ولم يحدد لهم مكانا ولا عصرا ..

ولقد مجد الله العلم فى القرآن وذكره ومشتقاته أكثر

من ثمانمائة وخمسين مرة ودعانا اليه ونهانا عن السير دون معرفته وحذر نبيه فقال « ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » .

وجاءت حياة الرسول «ص» تطبيقا لذلك فقد نظم حياة المدينة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأرسل البعوث العلمية للتخصص في بعض الصناعات الحربية .. وأعطانا في عهده صورة للخطوط الرئيسية للعمل دفعا المجتمع على الطريق الصاعد دائما .

هذه هي روح الدين وجوهره : عمل مؤمن دون استغلال وعلى أساس من منهج علمي سليم وتعبئة كل طاقات الأمة من أجل الهدف الكبير .

والشـــباب :

ولقد أتاح الرسول الفرصة للشباب وسجل القــرآن الـكثير من نماذج بطولة الشباب مقاومة للظلم فى كل صوره ودعوة الى الحق. والنماذج عندنا من قصص ابراهيم ويوسف وموسى ويحيى وعيسى عليهم السلام .. ثم نماذج من حياة المســـلمين الأول فى على بن أبى طالب ومصعب بن عمير والذين ساروا على طريقهم .. ونماذج من حياتنا المعاصرة فى أبطال معارك التحرير والفدائية الممتدة على خطوط النار.

ذلك لأن اتاحة الفرصة للشباب أن يعمل هى الضـــمان الرئيسي لاستمرار الثورة .. يعمل دون أن يتولاه غرور .. يعمل ونحن نوفر له الفرص للنضج المتــوازن الذى يقــدر

جهودا سبقت .. ويضيف الى الحاضر ليقود الى طريق المستقبل ..

هـــدف :

كل ذلك من أجل هدف حددته ارادتنا الواعية وعبر عنه قائدنا فى بيان ٣٠ مارس فقال: «ان القرار حتمى وهو اننا نختار النصر ونختار الشرف ، ونختار الحياة » .

فلتكن طاقاتنا كلها من أجل الهدف .. ولتعل ارادة الحق فوق كل ارادة لأنها جزء من ارادة الله »

دكتور عبد العزيز كامل
نائب وزير الأوقاف

١٣ أهمية النقابات السليمة

اطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية ، سواء فى نقابات العمال أو نقابات المهنيين .

« من البيـــان »

★ ★

لقد اثبتت الحركة النقابية المصرية وجودها وحيويتهـا وفاعليتها منذ قيامها فى أواخر القرن التاسع عشر .

لقد اثبتت هذه الحركة قدرتها الخلاقة طوال نصف قرن كانت تكافح فيه بدون اعتراف قانونى بشرعيتها نجحت فى ابراز كيانها الواقعى من وجودها كواقع ، واسهمت فى ظل هذا الـكيان الواقعى وغير القانونى اسهاما جديا فى حركة التحرر الوطنى وفى مكافحة الاستغلال والدفاع عن حقوق العمال بل واستطاعت ان تصمد فى مواجهة قوى الـكبت والاضطهاد فى احلك الأوقات وفى ظل ســـيطرة الاستعمار والاقطاع والراسمالية المستغلة قبل قيـــام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وما ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كثورة شـــعبية تستهدف تحرير الشعب العامل من هـــذه السيطرة حتى بادرت الى تعديل القانون الرجعى المنظم لنقـــابات العمال الذى كان قد صدر عام ١٩٤٢ واضعا النقابات تحت الوصاية الادارية للحكومة باخضاعها لنظام التسجيل الادارى وما يعنيه

من وجوب حصول النقابات على ترخيص سابق بتكوينها قبل مزاولة نشاطها ، فضلا عن تسليط سيف الحل الادارى عليها وحرمان العمال من حق تكوين اتحاد عام لنقاباتهم وقد كان هذا الاتحاد قائما بالفعل منذ عام ١٩٢١ .

ولقد تم هذا التعديل الجذرى الثورى لتشريع العمل فى ديسمبرمن عام١٩٥٢وبذلك أثبتت الثورة رغبتها الأكيدة فى تحرير الحركة النقابيةمن أيةوصاية ادارية وفى اطلاق قواها الخلاقة . . ومن هنا يبدو أننا لا نطالب الآن باطلاق هذه الطاقة لأنها وجدت بالفعل وشقت طريقها وأثبتت فعاليتها ، وانما المقصود بذلك فى ضوء مقدمات بيان ٣٠ مارس١٩٦٨ ومغزاه هو وضع كل الامكانيات المطلوبة تحت تصرف الحركة النقابية وازالة أية عوائق قد تعترض طريق فاعليتها أيا كان مصدر هذه العوائق .

ونحن اذا رجعنا الى الحديث التلفزيونى للسيد /الاستاذ كمال رفعتوزير العمل والذى نشر بمجلة العمال (٥ أبريل ١٩٦٨) استطعنا أن ندرك ما هو المقصود من اطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية .

حيث قال سيادتهبعد أن نوه بالارتباط الوثيق بين الثورة والحركة النقابية وما أدته الثورة للعمال ونقاباتهم من خدمات، وما قدمه العمال ونقاباتهم للثورة من تأييد « فى ضوء هذه الحقيقة وعلى اساس الثقة المتبادلة وبناء على ما نادت به الحركة النقابية من ازالة المعوقات التى تؤثر سلبيا فى فاعليتها نرى اتخاذ الوسائل التالية ، لدعم الحركة النقابية :

أولا : الاسراع فى تكوين الاتحادات العمالية على مستوى المحافظات

ثانيا : الاستجابة الى طلب الاتحاد العام ضم المؤسسة الثقافية العمالية اليه .

ثالثا : الأخذ بنظام المندوب النقابى الذى يوثق ارتباط النقابات واللجان النقابية بقواعدها الجماهيرية بحيث يمثل كل ٤٠ او ٥٠ عاملا عضوا فى النقابة مندوب نقابيا يكون حلقة الاتصال بين القاعدة واللجنة النقابية .

رابعا : تكون مؤتمرات للانتاج على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة وتؤلف مؤتمرات الانتاج عادة من المندوبين النقابيين ورؤساء الأقسام بالاضافة الى ممثلى التنظيم السياسى والادارة واللجنة النقابية ، وتعقد مؤتمرات الانتاج عادة مرة كل ثلاثة أشهر لتقويم الانجازات والاستماع الى المقترحات النابعة من القاعدة العمالية بشأن الابتكار فى وسائل العمل ورفع مستوى الكفاية ، ويجب أن يكون لمؤتمر الانتاج مجلس تنفيذى دائم لمتابعة توصياته .

خامسا : تنظيم العلاقة بين المؤسسة والنقابة العامة ، حيث يلاحظ فى الوقت الحاضر وجود شبه عزلة بين المؤسسات الصناعية والنقابات العمالية للصناعة المقابلة لها ، ونرى لسد هذا الفراغ اعادة تشكيل مجالس ادارات المؤسسات الصناعية بحيث تضم فى عضويتها ممثلين للنقابة الصناعية العامة .

وهذه الأسس التى ركز عليها السيد/كمال رفعت فى بيانه أن هى فى واقع الأمر الا تأييد لمطالب الحركة النقابية

نفسها كمـــا عبر عنها رئيس الاتحاد فى كلمته الى المؤتمر
السـوى له فى ٣٠ يناير الماضى ، ولاشك أن اتاحة هـذه
الامكانيات والتدرج فى نقل الـكثير من اختصاصات وزارة
العمل الى الاتحاد العام كما صرح وزير العمل من شـأنه أن
يجعل مبدأ سيادة الشعب العامل حقيقة واقعة وليس مجرد
شعار ، وهذا المبدأ هو الضمان الأساسى لدفــع التطبيق
الاشتراكي ولاكمال بناء المجتمع الاشتراكى باعتبار الشـعب
العامل صـاحب المصلحة الاساسـية فى هذا الدفع وهذا
البنـــاء .

عبد المغنى سعيد
وكيل وزارة العمل

١٤ تدعيم الروابط بين الشعب وقواته المسلحة

عميق التلاحم بين الشعب والقوات المسلحة .

« من البيان »

— ★ ★ —

فى مراحل النضال الحاسم يصبح الجيش والشعب قوة واحدة ضاربة لا فارق بين جندى وفلاح وعامل ومثقف فهناك ساحتان للقتال .. ساحة فى مواجهة العدو ويتصدى لها الجنود ، وساحة خلف الجنود تتصدى لها جماهير الشعب بكل طاقاتها وامكانياتها المادية والمعنوية ،والساحتان متلاحمتان مترابطتان لا انفصام بينهما .

ومن بين جماهير الشعب ــ فلاحين وعمال ومثقفين ــ يخرج الجنود فى دورات منتظمة تمكن الجيش من أداء رسالته المقدسة ، وتمده بدم جديد يدفع فى شرايين الامة جميعها بلا فارق بين مواطن ومواطن .

الجنود أبناء الشعب ، وحماة الشعب .

والحرب سجال وليست معركة واحدة ينتهى عندها كل شيء .

وشعبنا العريق المحب للسلام عراف الحرب ومارسها

منذ نشأ ، وانهزم ، وانتصر ، ولكنه بقى كما هو قادرا على الحياة قادرا على النصر النهائى .

ولبست القوات المسلحة الا طلائع هـذا الشعب ، تضحى بأرواحها من أجل حياته ، وتبذل دمها فى سبيل حريته .

والتاريخ الذى يسطر الحق والواقع يؤكد لنا أن جند مصر أعز الجنود ، وهم الذين هزموا التتار فى عين جالوت وهزموا الاستعمار الغربى الصليبى فى حطين ، وسارت جحافلهم الظافرة حتى أوشكت أن تدق أبواب اسطنبول عاصمة الخلافة العثمانية .

وجند مصر هم أبناء مصر .. صابرون صامدون .

وفى المعارك الفاصلة فى تاريخ مصر كان الجيش والشعب يدا واحدة ، وقلبا واحدا .

فى معركة المنصورة التى أسر فيها لويس التاسع دارت الحرب فى الشوارع بين الجيش والشعب وبين جنود الغزاة .

فى معركة دمياط تصدى الشعب للغزاة الغربيين ، حتى وصل اليها جيش صلاح الدين الأيوبى وأنزل الهزيمة بالغزاة بمعونة الشعب .

فى معركة بورسعيد عام ١٩٥٦ تصدى الجيش والشعب معا لقوات الغزو ، وحاربوها من بيت الى بيت ومن باب الى باب .

ان التلاحم بين الشعب والقوات المسلحة هو الوسيلة الوحيدة للنصر ، فلا جيش بغير شعب ، ولا شعب بغير جيش .

وفي هذه المرحلة الحاسمة من مراحل تاريخنا أصبح تعميق التلاحم بين الشعب وقواته المسلحة فرضا واجبا .

ان المرحلة الحاضرة لاتحتاج الى اقامة جيش وطني قوي فحسب بل تحتاج الى اقامة جيش شعبي قوي .. جيش مرتبط بالحقل والمصنع ومحطة الكهرباء والمكتب .. مرتبط بحياتنا كلها في كافة أشكالها ومظاهرها ، أو بمعنى واضح جيش يمثل كل خلية حية في جسد أمتنا ، وبذلك يصل التلاحم الى أعماقه الحقيقية .

وليس من شك في ان اعادة بناء قواتنا المسلحة خلال فترة قصيرة بعد النكسة ، يؤكد هذا المعنى الجليل في حياة شعبنا الذي يتلاحم تلاحما كاملا مع جيشه فيؤدي فريضة الدم ويؤدي معها فريضة الحياة والوجود .

وخلف كل جندي من جنودنا المرابطين على خط النار جنود آخرون من أبناء شعبنا ينتظرون النداء ، ورجال ونساء يقدمون كل ما يملكون من أجل اللحظة الحاسمة التي يتم فيها النصر بعون الله .

١٥ توسيع عمليات البحث عن البترول

توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لما أكدته الشواهد العملية من احتمالات بترولية واسعة فى مصر ، ولما يستطيع البترول أن يعطيه لجهد التنمية الشاملة ، من امكانيات ضخمة .

« من البيـــان »

★ ★

لقد اصبحت تنمية موارد البترول من المهام الرئيسية فى المرحلة القادمة من تاريخ البلاد وهو ما تحدد فى برنامج ٣٠ مارس .

« بتوجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لمـا أكدته الشواهد العلمية من احتمالات بترولية واسعة فى مصر ولما يســتطيع البتـــرول أن يعطيـــه لجهـــد التنمية الشـاملة من امكانيات ضخمة » .

وقد استطاع البترول أن ينـال هذا الاهتمام نتيجـة للأحداث الهامة التى تحققت فى هذا القطاع خلال السنوات الماضية ومن اهمها :

أولا – ان مناطق انتاج البترول لم تعدمقصورة على خليج السويس الذى بقى طوال الستين سنة الماضية المصدر الوحيد لانتاج البترول اللازم للبلادوحيث اكتشفت حافة حقول البترول فيما سبق، ولكنه من خلال ثلاث السنوات الماضية ثبت وجود البترول بكميات تجارية فى مناطق الدلتا حيث اندلعت الغازات الطبيعية بكميات وفيرة وفى مناطق الصحراء الغربية حيث تفجر البترول فى أكثر من مكان فاتسعت بذلك مناطق الاحتمالات البترولية وامتدت خارج النطاق الضيق لخليج السويس الى النطاق الأوسع فى الدلتا والصحراء الغربية التى تزيد مساحتها على ٢٠٠ ألف كيلو متر مربع .

ثانيا – ان ما اكتشف من حقول للبترول فى منطقة خليج السويس كان دائما من النوع الصغير أو المتوسط الانتاج ولم يكن انتاجها يتجاوز ٢ أو ٢ر٥ مليون طن سنويا ، ثم جاء اكتشاف حقل المرجان الذى يستطيع أن ينتج ١٠ ملايين طن سنويا أو أكثر من ذلك مما يعتبر تطورا كبيرا فى منطقة خليج السويس ويفتح آفاقا لوجود حقول كبيرة فى هذه المنطقة .

ولكنه على الرغم مماتحقق فلايزال البترول فى بداية طريق طويل يحتاج الى مزيد من الجهد الكبير اذ أن ما حدث حتى الآن لم يتجاوز التعرف على الآفاق العريضة والامساك ببعض الخيوط لموارد البترول فى الدلتا والصحراء الغربية ومياه خليج السويس ، والمطلوب الآن هو الا ندع هذه الخيوط تفلت من أصابعنا بل أن نثبتها ونتعقبها ونبذل فى سبيل ذلك الجهد الأكبر ومن ثم كان برنامج ٣٠ مارس فى شأن « بذل الجهد المركز فى البحث عن البترول » .

ان شواهد البترول في الصحراء الغربية عديدة ومنها ما ثبت وجوده بكميات تجارية « كالعلمين » ومنها ما لم نتحقق من كمياته بعد كمناطق «أبو سنان» و « القطارة » ولكن هذه الشواهد هي النقط المضيئة في الصحراء الغربية الواسعة وسوف تسترشد بها عمليات البحث عن البترول للانطلاق في الصحراء الغربية شمالها وجنوبها حيث أثبتت البحوث وجود العديد من التراكيب الجيولوجية الصالحة للحفر وحيث تستمر الدراسات لاثبات المزيد منها أملا في اكتشاف البترول فيها كما حدث في المنـاطق المتاخمة لنا في ليبيا والجزائر .

ان تفجر الغازات الطبيعية في « أبو ماضي » بالدلتا يفتح آفاقا جديدة في المناطق العديدة الممتدة في شمال أرض الدلتا وبحيراتها ومياهها الساحلية حيث أثبتت الدراسات أيضا وجود العديد من التراكيب الصالحة للحفر .

وان مناطق الدلتا والصحراء الغربية رغم اتساع رقعتها لا تمثل في الواقع الا جزءا من مساحة أكبر منها لم تمتد اليها بعد عمليات الكشف عن البترول ونذكر منها شاطىء البحر الأحمر ووادي النيـل وجنوب الصـحراء الغـربية وسيناء .

ومعنى هذا أن أمام البترول مسئولية كبـيرة ومهـام كبرى ، اذ لم يعد اهتمامنا بالبترول لمجرد توفير حاجتنا من الوقود اللازم لادارة المصانع والمرافق وحاجات الاسـتهلاك المحلي فقد ارتفعت طاقة انتاج البترول وتجاوزت بالفعـل حاجة الاستهلاك المحلي ، فالمرجان يعطي بالفعل ١٢٠ الف

برميل يوميا ويستطيع أن يرتفع انتاجه بسهولة الى ٢٠٠ الف برميل يوميا وقد يبلغ أكثر من ذلك هذا بالاضافة الى الطاقة الانتاجيةلحقول شواطىء خليج السويس التى تبلغ حوالى ١٥٠ ألف برميل يوميا وكذلك بالاضافة الى ماسوف ينتجه حقل العلمين ابتداء من شهر اغسطس المقبل باذن الله .

وبذلك تتجاوز الطاقة الانتاجية للبترول حدود الاستهلاك المحلى ولكن مسئوليته لاتزال أكبر من ذلك وهى توفير النقد الاجنبى اللازم للتنمية الشاملة للبلاد .

فالبترول سلعة تصديرية دولاريه وانتاجها للتصدير يوفر للبلاد دخلا كبيرا من النقد الأجنبى اللازم للتنمية،ومن ثم أصبح الاهتمام به في برنامج ٣٠ مارس ان أعتبره من المهام الرئيسية فى المرحلة القادمة .

وان تنفيذ هذا البرنامج ليلقى على البترول مسئولية كبيرة تحتاج الى خطة عمل دقيقة تهدف الى زيادة انتاج الحقول المكتشفة مثلا ، ودفع الجهود لمزيد من الاكتشافات سواء فى المناطق التى تجرى بها عمليات البحث أو فى غيرها من المناطق التى لم تمتد اليها هذه العمليات بعد كما تهدف هذه الخطة أيضا الى حسن استخدام البترول المنتج بما يحقق للبلاد اكبر عائد من النقد الأجنبى .

وخطة العمل الجديدة لا تستهدف فقط مضاعفة الجهد فى عمليات البترول،بل تستهدف فى المكان الاول تطوير مناخ واساليب العمل فى هذا القطاع بما يتيح له مزيدا من

الانطـلاق ومزيدا من الاسـتفادة من التطـورات العلميـة والتكنولوجية . ومزيدا من التفكير الجمـاعى والاسـتعانة بكافة الخبراء ومزيدا من المنطق الاقتصـادى البعيـد عن الشعارات المظهرية ومزيدا من الحوافز الفردية تكريما لقيمة العمل واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القـادرة وافسـاح فرص الأمل امامها .

الدكتور عزيز صدقى
وزير الصناعة

١٦ الحافز الفردى ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب

● توفير الحافز الفردى ، تكريما لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وإفساح فرصة الأمل أمامها .

● تحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

« من البيان »

— * * —

لعل من أهم السمات التى يتسم بها بيان ٣٠ مارس هى شموله وترابطه اذ أن كل عنصر من عناصره يشق طريقه الى بقية العناصر الأخرى ويؤثر فيها كما تؤثر هى فيه ، والمهام العشر التى وردت فى البيان هى منه بمثابة العناصر الأساسية وهى منه أيضا بمثابة الشروط الحتمية الضرورية التى يجب أن تتوافر فى مجتمع تحالف قوى الشعب العاملة فى حشده لطاقاته وامكانياته وقدراته من أجل تحرير الأرض وتحقيق النصر ، ومن أجل دفع الثورة الاشتراكية الى مزيد من الانجازات والمكتسبات .

ولهذا فاذا ما أريد الكلام عن وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب كضابط من أهم ضوابط المعركة القادمة

وضمانة من اهم ضمانات النصر فيها ـ لوجدنا أن تحقيق هذا يفرض نفسه على كافة المهام التسع الأخرى التيأبرزها البيـــان .

فالديموقراطيه التى تؤكد وتثبت الدور الذى تقـوم به قوى الشعب العاملة من أجل السيطرة على العملالوطنى فى كافة مجالاته هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق مبدأ أنسب وجل فى أنسب موقع .. كما أن تدعيم بناء الدولةالعصرية الحديثة المستندة على العلم والتكنولوجيا لا يمكن أن يحدث الابحشد وتعبئه كافة الطاقاتوالخبرات العلمية ،والاستعانة بخلاصة الخلاصة منها فى تشكيل المجالس المتخصصة على المستوى القومى سواء للأغراض العسكرية أو الاقتصـادية أو الاجتماعية أو الثقافية .. وهذا الحشد لكى يصبح فى صورته المثلى ويعطى الفعالية والتأثير لا بد أن ينبنى على حصر الكفاءات والقيـــادات المناسبة ووضعها فى أنســب المواقـــع ..

ولا جدال أيضا فى أن وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب يعد القاعدة الأساسية التى يجب أن تتبـــع عنـــد توزيع الطاقات والقدرات الانسانية على مواقع المســئولية المختلفة وذلك فى أى مجتمع متطور طامح ، فما بالك لوكان هذا المجتمع مجتمعا اشتراكيا ديموقراطيا يقوم بتعبئةوحشد كافة طاقاته وقواه العسكرية والاقتصـــادية والفكرية عــلى خطوطه مع العدو من أجل تحرير الأرض وتحقيق النصر !!! وما بالك لو كان هذا المجتمع الاشتراكى يأخذ « بالتخطيط» منهاجا وأسلوبا لغـرض دفع عجـلة التنمية الى الأمـــام وتحقيق الرفاهية لجموع التحالف الجمـــاهيرى وفى كلتا

الحالتين : مواجهة ظروف عدوان طارىء ـ وتخطيط طاقات المجتمع المعبأة المحشودة من أجل التنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من المكتسبات والمنجزات للجماهير ـ لابد من مراعاة اسس ضرورية :

فأولا ـ مواجهة العدوان التى تحتاج الى تقسيم عمل دقيق يناط به الأفراد ، بحيث يكلف كل فرد بمهام تتفق مع قدراته وتتمشى مع مواهبه وامكانياته وبحيث يحدد له على خط المواجهة مع هذه القدرات والمواهب ، هكذا يجب أن تكون مواجهتنا لأعباء المعركة القادمة وتبعاتها ، اذ يجب أن يعرف كل منا دوره المحدد فيها ولن يتسنى هذا الا اذا روعى وضع أنسب رجل فى أنسب موضع .

وثانيا ـ مواجهة تبعات وواجبات التحرير والنصر وتحمل مسئوليات البناء من أجل تحقيق آمال ما بعد التحرير والنصر كل هذا يحتاج الى تدعيم لعملية بناء الدولة الحديثة العصرية التى لاتقوم الا على ديموقراطية مستندة الى علم حديث وتكنولوجيا متقدمة .... وطالما أن العلم يقوم بالدرجة الأولى على « التخصص » فلا شك فى أن مؤسسات الدولة العصرية لابد أن تقوم هى ايضا على «التخصص» .

وثالثا ـ لم يكن النص على توفير الحوافز فى بيان ٣٠ مارس ـ قبل الاشارة الى تحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ـ لم يكن هذا ترتيبا عفويا ، بل هو تداع منطقى للأفكار التى وردت فيه ، فتوفير الحوافز الفردية تكريم لقيمة العمل ، وفتح لأبواب الأمل أمام المواطنين جميعا ،

واحتفاظ للوطن بطاقاته البشرية القادرة .. ولا يمكن أن يؤدى العمل كخير ما ينبغى الأداء ، كما لا يمكن ان تتأكد تأكيدا جازما أهمية العمل باعتباره العامل الأول فى تحديد القيمة الانسانية .. الا اذا أقبل كل منا على عمله بصدر رحب ، وبتفان واخلاص ، واتقان ، وهذا بدوره لايمكن أن يتأتى الا اذا عرف كل منا حدود طاقاته وقدراته، واستمسك بأخلاقيات العمل وأولى أولويات مثله وقيمه ، وهى أن لا أقبل على عمل الا اذا كنت قادرا على أدائه بكفاءة وفعالية منتجة .. وفى هذا — كما نرى — **تأكيد واضح لمبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، وتأكيد لأهمية القيم الخلقية والروحية** ، وتأكيد لمعنى فتح آفاق المستقبل والأمل رحبة أمام الشباب ، وتأكيد للأخذ بالحوافز الفردية وتشجيعها .. وكل هذه مهام اذا تولى كل منا ممارستها فى مجاله فان هذا كفيل بايجاد الضمانات الكافية لحماية الثورة فى ظل سيادة القانون .

رابعا — اذا كان تعبير «أهل الثقة» قد وردت فى السنوات الأولى من عمر الثورة أو بمعنى آخر ابان المرحلة الانشائية « أو مرحلة الحماية » من مراحل تطورها ، فقد تحول هذا فى مرحلة التنمية الاقتصادية الاشتراكية الى الاستعانة بأهل « الخبرة » أو « التكنوقراطيين » وهؤلاء احتلوا مواقع المسئولية الادارية فى كثير من وحدات الانتاج .. فأغرقوا فى الادارة وبعدوا عن صميم التكنولوجيا ... واستمر الوضع على هذا النحو بعد صدور ميثاق العمل الوطنى فى سنة ١٩٦٢ كمنهج فلسفى يسير وفقه المجتمع. وقد عملت مراكز القوى على تعطيل وضع برنامج لتنفيذ ما

ورد به الى أن كانت تصفيتها في اغسطس سنة ١٩٦٧ ..
وقد أصبح من الضرورى بعد أن صارت الثورة ملكا للشعب وبعد أن أصبح الشعب قائدها وصاحب المصلحة الأولى في استمرارها ـ أن يؤخذ بقاعدة وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب بعد التخلص من كافة القيود التى كانت تحول دون تطبيقها ، وخصوصا وأن العمل السياسى بعد سنة ١٩٦٢ قد مكن من ابراز كثير من القيادات السياسية في كثير من المواقع وأغلبها من العناصر المرموقة فى مجالات تخصصها .

ولهذا جاء التغيير الوزارى الأخير الى الحكم برجال اكفاء فى ميادين العمل ، ويمثلون مختلف القطاعات ولا يدين أى منهم فى بلوغه هذا الشأن الا لعلمه ولتجربته فى العمل السياسى . ومعنى هذا ان من أهم المواصفات والخصائص التى يجب أن تراعى فى اختيار أنسب « القادة » فى مواقع المسئولية سواء فى وحدات الانتاج أو فى الادارة أو فى تمثيلنا الخارجى ، هى : **أن يكون تكنوقراطيا متخصصا على درجة عالية من الفعالية السياسية فى صلاته الجماهيرية ــ على أى صعيد تكون هذه الصلات .**

خامسا ـ لايمكن أن يتخذ تولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى .. مظهرا «احتكاريا» بحيث تستأثر بها وجوه معينة لفترة طويلة ، ولهذا أشير فى المبادىء التى يجب أن يتضمنها الدستور الى ضرورة تحديد حد زمنى معين لتولى هذه الوظائف وفى هذا ضمان لاستعادة الحيوية والتجديد المستمر ، فضلا عن ارتباطه الوثيق بتوفير الحوافز الفردية ، وباتاحة الفرصة أمام قاعدة

الرجل المناسب في المكان المناسب لكى تجد طريقها الى التطبيق ، ولكى تؤدى فى حيوية وديناميه الى زيادة حركية الثورة وفعاليتها ، بدفع شباب من صفوة شبابنا الى المواقع المثلى التى تتسق مع طاقاتهم وقدراتهم ..

سادسا — ان الاخذ بأسلوب الانتخاب لدافع القيادات السياسية الى مواقع المسئولية هو فى حد ذاته تطبيق لوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وخصوصا اذا ما راعت جماهير الناخبين تطبيق هذا المعيار عند انتقاء ممثليها لكى يصبحوا أهلا لثقة الجماهير ، وتعبيرا عن ارادتها يدافعون عنها باستماتة وتفان .

ان الاصرار على تطبيق قاعدة أنسب رجل لأنسب مكان، لاشك سيتيح لنا تلك الوقفة الصامدة على أرض صلبة تتحمل وقفتنا .. وهو أيضا الذى سيمكننا من الحركة على أرض رحبة واسعة تتسع لحركتنا الشاملة فى كافة المجالات .»

دكتور صفى الدين أبو العز
وزير الشباب

١٧ أهمية الحفاظ على الأمن القومي

ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون، ولعله يكون مناسبا أن تقوم اللجنة المركزية بتشكيل لجنة خاصة ، ويكون لهذه اللجنة ، حق نظر كل الاجراءات ، التى ترى السلطة اتخاذها ، لدواعى الأمن الوطنى فى الظروف الراهنة .

« من البيان »

— ★ ★ —

فى صدر هذه العبارة ، حرص برنامج ٣٠ مارس على ابراز حقيقة أساسية : وهى أن حماية الثورة أو حماية نظام الحكم بما حققه من مكتسبات لا يتعارض مع سيادة القانون ، بل على العكس ، أن هذه الحماية انما تكون أكثر عمقا واحاطة اذا ما تمت فى ظل سيادة القانون . أما التذرع بمقتضيات حماية الثورة لاطلاق اليد فى اتخاذ اجراءات تعصف بحرية الفرد ولا تتقيد بالقانون . بدعوى أن ذلك هو ما يقتضيه ضمان حماية الثورة ودواعى الأمن القومى ، فمن شأنه — فى نهاية الأمر — أن يؤدى الى عكس الهدف المقصود .

ولا شك أنه فى الظروف الراهنة ، التى يحتل فيها العدو جزءا من أراضينا ، والتى نعمل فيها على حشد كل قوانا

العسكرية والاقتصادية والفكرية لتحقيق النصر ، لاشك أن هذه المرحلة الراهنة تقتضى اتخاذ اجراءات عدة حفاظا على الأمن القومى مما يتهدده من محاولات أعدائنا في كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والفكرية .

ولعل هذه هى المرحلة الوحيدة ، في تاريخنا الطويل مع « الأحكام العرفية » أو « حالة الطوارىء » التى لا خلاف فيها حول وجود مبرر حقيقى لفرض هذه الحالة الاستثنائية واعلانها . على أن حالة الطوارىء انما تستند الى قانون ، هو حاليا القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، واذا كان ذلك القانون قد خول رئيس الجمهورية ، اذا ما أعلن حالة الطوارىء ، ممارسة كافة الاختصاصات والسلطات الاستثنائية المنصوص عليها فيه ، في حدود القيود التى فرضها ، فان برنامج ٣٠ مارس يفرض قيدا اساسيا جديدا ،

وهو أن تقوم اللجنة المركزية ، وهى التى ينتخبها المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى من بين اعضائه ، والمؤتمر القومى بدوره قد تكون بطريقة الانتخاب ـ « تقوم اللجنة المركزية بتشكيل لجنة خاصة يكون لها حق نظر كل الاجراءات التى ترى السلطة اتخاذها لدواعى الأمن القومى في الظروف الراهنة » .

فاذا أسفر الاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس عن الاجابة بنعم فان معنى ذلك تقييد سلطة اتخاذ اجراءات الأمن القومى

المخولة بمقتضى حالة الطوارىء ، بضرورة عرض هـــذه الاجراءات على تلك اللجنة الخاصة ، فلا يجوز بعـد ذلك الاستقلال باصدارها . ومعنى ذلك أن تكون هناك رقـابة شعبية سابقة ، فى مرحلة اصدار أوامر الطوارىء ،بالاضافة الى الرقابة القضائية ، وهى رقابة لاحقة ، تتمثل فى جواز الطعن فى تلك الأوامر بعد صدورها ، أمام القضــاء ، الغاء وتعويضـا .

دكتور اسماعيل غانم
عميد كلية الحقوق
جامعة عين شمس

١٨ تأكيد عروبة مصر

ان ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى ، الى الأمة العربية تاريخيا ، ونضاليا ، ومصيريا ، ووحدة عضوية ، فوق أى فرد ،وبعد أى مرحلة . « من البيـــان »

★ ★

اقترح الرئيس جمال عبد الناصر فى بيان ٣٠ مارس ان ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى الى الامة العربية تاريخيا ونضاليا ومصيريا ، وحدة عضوية فوق أى فرد وبعد أىمرحلة ، وهو اقتــراح مستمد من واقع مصر منذ أن فتحها العرب وعرفت الاسلام . فمن قبل الاسلام شهد العالم فتوحا كثيرة ، شهد فتوح مصر الفرعونية فى غرب آسيا وشهد فتوح اليونان فى مصر وغرب آسيا ووسطها ، وشهد فتوح الرومان فى شمال أفريقيا وغرب آسيا ، ولكن لم يترتب على هذه الفتوح تكوين مجتمــع مصرى خارج مصر ولا مجتمع يونانى خارج بلاد اليونان ، ولا مجتمع رومانى خارج ايطاليا مع أن الفاتحين فى هــذه الأمثلة كانوا أرقى حضارة وأقوى عدة وعتادا من البلاد المفتوحة وأما فى حالة العرب فقد خرج نفر قليل من شبه جزيرة صحراوية لم يتسلحوا بالعدة والعتاد وانما تسلحوا

بدستور الهى يضم نصوصا لاصلاح الفرد ، فاذا ما صلح الفرد صلح المجتمع حتما . وكان هذا الدستور باللغة العربية ، وهو وحى من الله لا علاقة له بالبيئة العربية فى شبه الجزيرة الا انه نزل على واحد منهم وبلغتهم ، وكان من نعم الله عليهم أن شرفهم بهذه الفتوح لتبليغ الرسالة التى نزلت على محمد عليه الصلاة والسلام ولاعلام الناس بأحكام القرآن الكريم افلا يكذبون ولا يتجسسون ولا يغتابون ولا يخونون الأمانة ولا يتفاخرون ولا يسرفون ولا يقترون ولا ينافقون ، ثم يحبون لغيرهم ما يحبون لانفسهم ولم يكن محمد عليه الصلاة والسلام داعيا الى الخلق الانسانى فحسب بل كان قدوة له . وقد ربى رجاله على هذا الخلق فلما خرجوا من شبه جزيرة العرب شرقا وغربا وجدت الشعوب أن أصحاب محمد يعرضون عليهم ما أن اتبعوه لصلح حالهم فاعتنقوا الاسلام وتبع ذلك تعلم لغة القرآن .

وبدستور القرآن ، وبنصوصه عن أخلاق الفرد بالذات تمت معجزة تكوين المجتمع العربى فى ساحة قدرها أحد عشر مليونا من الكيلو مترات المربعة،وفى أرض طولها خمسة آلاف كيلو متر وعرضها ثلاثة آلاف كيلو متر ، وقد أقام العرب على أخلاق القرآن دولة وحضارة ، فأما الدولة فقد بلغ من قوتها أن اطاحت بالفرس والروم معا وهى مازالت فى دورها الأول ، وردت الصليبيين على أعقابهم وهى فى

دورها الأوسط وأخرجت الاستعمار الغربى من أرضها فى دورها الحديث . وأما حضارة العرب فكانت النور الذى أخرج أوروبا من ظلمات العصور الوسطى .

وإذا كان الانجليز قد أقاموا مجتمعـــا انجليزيا فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى كندا واستراليا فانهم لم يفعلوا ذلك الا بعد أن أبادوا السكان الأصليين من هنود حمر وإسكيمو واستراليين ثم ســكنوا ديارهم وأقاموا مجتمعــا انجليزيا من الانجليز انفسهم . وأما فى حالة العرب فان الناس انفسهم فى البلاد التى فتحوها هم الذين تحولوا الى عرب فكرا ولغة ، ولذلك ليس هناك أصل وفروع فى الأمة العربية الحالية فالسودانى والمصرى والمغربى يفخر بأنه عربى اصيل فخر الحجازى والنجدى سواء بسواء لأن العروبة عروبة فكر ولغة وليست عروبة عنصر . بل لم تعد العروبة مقصورة على اتباع دين معين لأن المسيحى فى الوطن العربى لا يختلف فكرا ولا لغة عن المسلم . فالمسلم فى الوطن العربى ينظر الى المسيحى على أنه اخوه فى دين التوحيد وأن اسلامه لا يصح اذا لم يؤمن بالتوراة والانجيل ، وأن بعض ما جاء به القرآن انما هو تأكيد لما جاء فى التوراة والانجيل من وحدانية ومحبة بين الناس وعدالة اجتماعية . وهكذا آخى الاسلام بين الناس فى الانسانية ووحد بينهم فى السلوك الأمثل للفرد ومن هنا تأتى وحدة المجتمع العربى الفكرية ومن هنا كان تماسكه السياسى فى الماضى .

وتعتبر مصر مثلا فريدا فى كل ما تقدم ذكره . فلما فتح العرب مصر لم تكن بغير لغة ولا دين ولا كتاب مقدس

ولا حضارة بل كان لها من هذا كله نصيب موفور . فاللغة المصرية القديمة التى تحولت الى اللغة القبطية كانت لغة دين وادب وعلم وكانت مدونة على المعابد والمقابر وفى الكتب . كما كان للمصريين كتابهم المقدس فى العصر الفرعونى (كتاب الموتى) وفى العهد المسيحى (التوراة والانجيل) وكانت الكنيسة المصرية احدى كنائس ثلاث فى العالم (الاسكندرية وبيزنطة وروما) تشع نور التوحيد فى افريقيا وآسيا وأوروبا ، واما الحضارة المصرية فكانت أقدم حضارة واروع حضارة وأدوم حضارة شهدها التاريخ . ومع ذلك يترك المصريون هذا كله الى الدين والى اللغة والى الحضارة التى جاء بها العرب ولم تصبح مصر عربية فحسب،بل أصبحت مركز العرب،عنها تؤخذ العربية السليمة وفيها تدرس العلوم العربية الغزيرة . وعليها ينعقد الأمل فى اعادة تعريب من فقدوا لسانهم العربى بفعل الاستعمار . ومع أن الدولة العربية أنشأت العديد من دور العلم فى بغداد ودمشق والقيروان وفاس الا أنه لم يقاوم عوادى الزمن الا الأزهر الذى بقى شامخا لأكثر من ألف عام ومازال شامخا يحفظ للعربية تراثها القديم ويزيد عليه . بل ان الأزهر لم يكن حصنا للعلوم العربية والحضارة العربية فحسب بل كان رمزا للوحدة العربية ، فهذا رواق الشام وذاك رواق المغاربة يؤكدان وحدة الركب العربى فى العلم

والحضارة والسياسة ومن العسير على المفكر أن يتصور عربا من غير مصريين ، فان الكتاب العربى والصحيفة العربية والاذاعة العربية ، ان هذا كله ، لا يظهر بقوة وغزارة كما يظهر في مصر . كما أنه من العسير أن تتصور مصر من غير عروبة .

وقد ادرك هذه الحقيقة كتاب أوروبا وأمريكا فشبهوا الوطن العربى بطائر مبسوط الجناحين ، أما جسم الطائر فمصر والسودان وأما جناحاه فالمشرق العربى والمغرب العربى . وقال الاستعماريون منهم ان مصر تشغل مركز القلب من جسم الطائر ، فمن اراد أن يقضي على هذا الطائر فليوجه ضربته الى القلب ومهما وجهت الضربات الى الجناحين فالطائر سليم مادام القلب وهو مصر سليما . وقد تصرف الصليبيون بهذه الفلسفة كما تصرف الاستعمار الاوروبى على هذا الأساس . ولكن الوطن العربى نجا من مكايدهم بسبب سلامة القلب فلا عجب أن يرحل الاستعمار الغربى من الوطن العربى على أثر النبضات القوية التى أظهرها القلب بثورة ١٩٥٢ ، ويدرك الاستعمار الغربى تمام الادراك أن أولى الخطوات للسيطرة على العالم العربى سياسيا هى اضعاف عروبة مصر أو الزامها بأن تولى ظهرها للعروبة »

من هذا كله ندرك أهمية اقتراح الرئيس عبد الناصر في بيان ٣٠ مارس بضرورة النص على عروبة مصر في الدستور . وهذا النص يعنى ثلاثة أمور :

الأمر الأول : الحفاظ على قوة الوطن العربى السياسية

وعلى سلامة الجسم العربى بسلامة القلب أو ببقائه فى الجسم كجزء لا يصلح الكل بدونه .

الأمر الثاني : ادراك الأسـاس الذى قامت عليه قوة الدولة العـربية الأولى وهو اخـلاق الفرد كما رسـمها القرآن .

الأمر الثالث : ادراك النتيجة التى انتهت اليها الحرب العالمية الثانية وهى أن البقاء للقوى السياسية المكونة من وحدة أو اتحاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد السوفيتى والكومنولث البريطانى . وأما الدول المنفـردة فقد هزمت رغم قوتها مثل المانيا وايطاليا وفرنسا واليابان أو تحولت الى قوى سياسية من الدرجة الثانية تتحكم فيها الدول الكبرى سياسيا وتسيطر عليها اقتصاديا او مذهبيا . فعروبة مصر هى الدرع الواقى لها ولسائر العرب من سيطرة الغير عليهم من النواحى السياسية والاقتصادية والعقائدية .

دكتور ابراهيم احمد رزقانة
الأستاذ بكلية الآداب
جامعة القاهرة

١٩ حماية المكتسبات الاشتراكية

ان ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية ، وتدعيمها بما في ذلك النسبة المقررة في الميثاق ، للفلاحين والعمال ، في كل المجالس الشعبية المنتخبة واشتراك العمال في ادارة المشروعات وأرباحها وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية ، والاجتماعية ، وتحرير المرأة ، وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة .

« من البيان »

★ ★

لاشك ان المكتسبات الاشتراكية للشعب كله وخاصة الفئات المظلومة منه أى العمال والفلاحين والمرأة مما لا يمكن أن يفرط فيها الشعب . وقد نص عليها مشروع الدستور وأوضحها وأكملها الميثاق وجاء بيان ٣٠ مارس ليؤكد أن هذه المكاسب لا يمكن أن يتوانى الشعب فى سبيل تأكيدها وترسيخها فحماية حق الفلاحين والعمال فى ان يشاركوا فى كل المجالس الشعبية بنسبة النصف على الأقل ضمان لاسترداد الحق والمحافظة عليه ومجانية التعليم والتأمينات الصحية كلها ضمانات لأن تكون هذه المشاركة صحية واعية ــ اما تحرير المرأة وحماية حقوق الأمومة والطفولة فهو الأساس لكل تغيير جذرى فى المجتمع . ان المرأة وهى

نصف المجتمع واكثر احيانا وهى محور الخلية الأولى والأهم في المجتمع كله ولا يمكن لمجتمع أن يتحرر دون أن يتحرر نصفه والذى يقوم على تنشئة كل الجيل الجديد والأم التى لا تملك حرية لا يمكن أن تنشيء أبنائها على الحرية . وليست حرية المرأة حقوقا سياسية ومشاركة فى المجالس الشعبية فحسب وانما حريتها ايضا فى أن تعمل وتحقق شخصيتها وهى أن يقدر المجتمع لها عملها ووظيفتها الأولى وهى الأمومة فيرعى حقها فى امومة سليمة اجتماعيا وصحيا واقتصاديا كما يرعى حقها فى أن يكون الطفل أساس هذه الدعامة وأن تكون الأسرة المهاد الآمن المطمئن الذى تمارس فيه الأم أمومتها ويمارس فيه الطفل نماءه .

ان تأكيد بيان ٣٠ مارس على هذه الحقائق لا يعنى مجرد الاستمساك بهذه المكاسب وانما هو يعنى ، كما يعنى البيان كله ، ان هذا الاستمساك أصبح من واجب الشعب ومسئوليته قبل أن يكون واجبات أية سلطة أخرى فى الدولة او مسئوليتها .

دكتورة سهير القلماوى
رئيس مجلس ادارة المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والنشر

أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، وأن تتوافر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن ، بالنسبة لجميع المواطنين فى كل الظروف ، وأن تتوفر أيضا كل الضمانات لحرية التفكير . . والتعبير والنشر ، والرأى ، والبحث العلمى ، والصحافة .

« من البيـــان »

أولا ــ الصلة الوثيقــة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية :

الحرية الاجتماعية هى الاشتراكية ، والحرية السياسية هى الديموقراطية أو سيادة الشعب . وتنزل كل من الحرية الاجتماعية والحرية السياسيـــة منزلة الجناحين بالنسبة للحرية الحقيقية . وكمـــا لا يمكن أن يرتفع طائر أو يحيا بجناح واحد وبالأولى بغير جناحين فكذلك لا يمكن ان تقوم الحرية مبتورة عن جانبيها الاجتماعى والسياسى أو مكتفية بواحد دون الآخر .

ولقـــد كان هناك شىء يسمى بالحرية او الديموقراطية

قبل ان تنفجر ثورة ٢٣ يوليو ولكن هذا الشيء لم يكن له من الحرية سوى الاسم ، كان شيئا زائفا تستتر به دكتاتورية الرجعية ، اذ كانت اصوات الناخبين تنتزع بمؤثرات مختلفة اهمها اغراء لقمة العيش مهما تعددت مظاهره . ومن ثم لم يكن صوت المواطن يصدر عن روية وتأمل واختيار ، وانما كان يملى عليه بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر .

واذا كانت الديموقراطية أو الحرية السياسية تعنى مشاركة المواطنين مشاركة فعلية وحقيقية فى تشكيل سلطات الدولة التى يرتضون حكمها ، فان هذه المشاركة لا يمكن ان تكون حقيقية الا اذا تحرر المواطن من اية سطوة تجبره على السير فى اتجاه معين . ولا يتأتى تخلص المواطن من هذه السطوة الا بعد أن تتوافر أمور ثلاثة :

- تحرره من الاستغلال فى جميع صوره .
- وضمان تكافؤ الفرص أمامه فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- وتخلصه من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

وبدون ذلك كله يكون المواطن أسير من يقدم له لقمة العيش فى يومه ، ومن يتحكم فى أرزاق غده .

والحرية الاجتماعية أو الاشتراكية هى التى تضمن توافر الأمور الثلاثة المتقدمة ، وبالتالى تضمن أن تكون ممارسة الحرية السياسية فى مناخ صحى ، يرفع فيه كل مواطن

رأسه ، ويدلى برأيه بوحى من ضميره ومسئولياته ، لا خوفا من سطوة ولا طمعا فى رزق .

وهكذا يبدو الارتباط الكامل بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، فالحرية السياسية بدون حرية اجتماعيةدكتاتورية ، والحرية الاجتماعية بغير حريةسياسية تتجرد من هدفها الحقيقى وهو تحقيق السيادة الحقة لجموع الشعب .

ثانيا ـ مظاهر الحرية الشخصية وضماناتها :

والحرية الشخصية لها جوانب متعددة ، تهدف كلها الى احترام ذاتية الانسان باعتباره أسمى مخلوقات الله . فالمواطنون سواسية فى الحقوق والواجبات ، ولا يجوز أن يتعرض احد للتعذيب أو المعاملة التى تحط من الكرامة ، ولا أن يقبض عليه أو يفتش أو يحبس احتياطيا أو يقيد تحركه الا بمقتضى اجراء مسبب صادر من القضاء ، واذا كان لا مناص ـ فى بعض الظروف الاستثنائية ـ من أن تتخذ اجراءات مقيدة فيجب أن يكون هذا الاجراء مؤقتا ويجب عرضه على القضاء فى أقرب وقت ممكن .

كذلك يكون للمواطن حرية الغدو والرواح ، وحرية الاعتقاد ، وحرية التجمع فيها لا يمس أمن المجتمع ، ويكون لمنزله حرمة ولمراسلاته سريتها ، كما يكون له حرية الرأى والبحث العلمى ، وحرية التعبير عن رأيه بأية وسيلة من وسائل التعبير ما لم يكن فى ذلك تهديد لأمن المجتمع .

(أ) ولاشك أن هناك عددا وفيرا من الضمانات التقليدية منها أنه : لا جريمة ولا عقوبة الا بالقانون ، ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة على العمل بالقانون الذى ينص عليها ، ومبدأ أن العقوبة شخصية فلا يؤخذ انسان بجريرة آخر ، ومبدأ وحدة العقوبة ، وعدم العقاب مرتين على فعل واحد ، وأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته ، وأن حق الدفاع مكفول ، ووجوب العقاب على استخدام العنف البدنى والمعنوى و ... الخ ...

(ب) غير أن بيان ٣٠ مارس أبرز ثلاثة ضمانات هامة توجد لأول مرة فى القانون المصرى :

الأول : ما نص عليه البند العاشر من المهام الرئيسية وهو ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون واقتراح أن تقوم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى بتشكيل لجنة خاصة يكون لها حق نظر كل الاجراءات التى ترى السلطة اتخاذها لدواعى الأمن فى الظروف الراهنة .

فهذه اللجنة سوف تكون جزءا من مؤسسة جاءت بالارادة الحرة للمواطنين وهو أمر سوف يجعل منها ضمانا أكيدا لمنع أى اجراء يمس الحرية الشخصية متى رأت أنه لا يستند على مبرر قوى .

الثانى : ما نص عليه البند الثامن من الخطوط الرئيسية المقترحة للدستور الدائم من النص على حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى ورفع أى عائق أمام التجاء الأفراد الى القضاء

ذلك أن القضاء هو الميزان الذى يرد أى اعتداء على الحقوق والحريات .

والثالث : ما ينص عليه البند التاسع من ذات الخطوط العريضة من انشاء محكمة دستورية عليا يكون من حقها أن تحكم بعدم دستورية القوانين التى لا تطابق الميثاق أو الدستور ومعنى عدم دستورية القانون أن يبطل العمل به .

وهـذه الضمانات التى أتى بهـا برنامج ٣٠ مارس تعتبر حصـانة من احتمـال اعتـداء المشرع ذاته على الحريات الشخصية .

دكتور احمد سلامة
استاذ القانون المدنى
بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

(٢١) أهمية العلم والتكنولوجيا في الدولة العصرية

ان ينص في الدستور على قيام الدولة العصرية وادارتها ، لأن الدولة العصرية ، لم تعد مسألة فرد ، ولم تعد بالتنظيم السياسى وحده، وانما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوى . ولهذا فانه يجب أن يكون واضحا ،ان رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم ، بواسطة الوزراء ، وبواسطة المجالس المتخصصة ، التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية ، بما يحقق ادارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية .

« من البيان »

★ ★

في السنوات الأخيرة أصبحت قوة الأمم تقاس بما تملكه هذه الدول من امكانيات علمية وتكنولوجية ، ومع أهمية الامكانيات البشرية والثروات الطبيعية الا أنه لا يكون لهما الدور الحيوى المطلوب الا اذا كانت هذه الامكانيات مدعمة بالعلم والتكنولوجيا . وأمامنا مثل واضح على الدور الحيوى الذى يلعبه العلم والتكنولوجيا فى تقدم الأمم وقوتها اذا ما قارنا بين روسيا القيصرية فى عهدها القديم والاتحاد السوفيتى الآن بما يملك من قوة علمية وتكنولوجية كبيرة ، وكذلك الدور الذى يلعبه التقدم العلمى والتكنولوجى الآن

فى التقدم السريع للصين وما حققه سابقا فى تقدم اليابان والمانيا وامريكا وعدد من الدول الاوروبية .

كما وانه فى السنوات الأخيرة حاول الاستعمار الجديد أن يفرض سيطرته على الدول النامية من خلال تقدمه العلمى والتكنولوجى بدلا من السيطرة الحربية التقليدية المعروفة .

وانه مما لاشك فيه ان مشكلات كثيرة تواجه الدول النامية كمشكلات ازدياد السكان مع قلة الموارد . ولا تستطيع هذه الدول مجابهة تلك المشكلات الا بالبحث العلمى الهادف عن طريق المواد البديلة التى تحل محل المستورد من الخارج واستعمال الامكانيات المتاحة فى الدول احسن استعمال محققا بذلك توفير الرفاهية لأفرادها واستغلال امكانياتها وطاقاتها التى تمتصها الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا .

ومع اهمية الاستفادة من اى تقدم علمى او تكنولوجى خارجى الا ان الاعتماد على استيراد العلم والتكنولوجيا كلية من الدول المتقدمة يعتبر طريقا محفوفا بالصعاب لا يؤدى الى التنمية الاصلية وعلى ذلك يجب أن تعمل الدول النامية على تكوين التكنولوجيا الخاصة بها والتى تلائم ظروفها الطبيعية والبيئية الى جانب اهمية الوصول الى المستوى العلمى الذى يمكنها من أقلمة الأساليب العلمية بما يتلاءم مع متطلباتها فى الانتاج والخدمات .

وقد اشار بيان ٣٠ مارس الى اهمية أن ينص فى الدستور على قيام الدولة العصرية وادارتها لأن الدولة العصرية لم تعد مسألة فرد ولم تعد بالتنظيم السياسى

وحده .. وانما أصبح للعلم والتكنولوجيا دورهما الحيوى في كيان هذه الأمم .

ولهذا أشار بيان ٣٠ مارس ايضا الى أنه يجب أن يكون واضحا ان رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم بواسطة الـوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق ادارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية . وبذلك فان هذه المجالس تعتبر أعلى مستوى للتخطيط يجمع ذوى الكفاءة والخبرة والتجربة كل في مجاله ليضعوا خلاصة خبرتهم فى سـياسة واعية متطورة مستهدفين تقدم الدولة علميا وتكنولوجيا وازدهارها وحل مشاكلها وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية خاصة واننا نعيش الآن فى حقبة من الزمان اصبحت فيها التكنولوجيا هى الدعامة الأساسية للحياة ، بها تحيا الأمم حياة حرة كريمة »

دكتور احمد مصطفى احمد
وزير البحث العلمى

أن ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما فى ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية ، والهيئة التنفيذية ، ومن المرغوب فيه ان تتأكد سلطة مجلس الامة ،باعتباره الهيئة التى تتولى الوظيفة التشريعية ، والرقابة على اعمال الحكومة ، والمشاركة فى وضع ومتابعة الخطة العامة ، للبناء السياسى ، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك من المرغوب فيه ، افساح الفرصة ، لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية ، لتحقيق حسن الاداء ، وكفالة أمانته .

« من البيــان »

— ★ ★ —

لقد كان من اهم ماجاء فى بيان ٣٠ مارس ضرورة وضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة . والدستور وهو أسمى قاعدة قانونية لابد وأن يحظى منا بالعناية . ولقد كان كذلك من أهم ماخص به بيان ٣٠ مارس هذا الدستور هو أن ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما فى ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية . ولاشك أن تحديد الاختصاصات على هذا النحو يحدد المسئولية فكل من سلطات الدولة له

اختصاصات محدودة وعلى ذلك فان مسئوليته ستحدد كذلك في نطاق هذه الاختصاصات ، وذلك حتى لا تطغى احدى السلطات على الأخرى أو تتدخل في ميدانها تدخلا ضارا .» ولقد كان من أبرز ماجاء كذلك في بيان ۳۰ مارس النص على استقلال القضاء وعدم خضوعه لاى سلطة من السلطات .» فالقضاء وهو الرقيب على كافة تصرفات الأفراد حكاما كانوا أو محكومين يجب ألا يتدخل في شئونه أحد ما وبذلك تحقق للقضاء حريته وتضمن لقاعدته الشرعية أن تسود . وهكذا تتحقق سيادة القانون التي تعتبر من القواعد الأساسية اللازمة لتحقيق أى تقدم . ومن المرغوب فيه كذلك أن تتأكد سلطة مجلس الأمة باعتباره الهيئة التي تتولى أعمال السلطة التشريعية، والرقابة على أعمال الحكومة ،ولاشك أن الانتخاب الحر أيضا هوالذى سيدفع الى مجلس الأمة بالعناصر القيادية الصالحة القادرة على تفهم مشاكل الجماهير ، والقادرة على حلها . ويجب كذلك أن تشارك في مجلس الأمة عن طريق لجانه المتخصصة في الرقابة على أعمال الحكومة ، وفي وضع الخطط وتنفيذها . ومن المرغوب فيه كذلك أن تقوم في مجلس الأمة مناقشات حادة حول مختلف الموضوعات التي تطرح عليه، وأن تقوم كذلك الصحافة بدورها في نقل هذه المناقشات الى جماهير الشعب وذلك كله بقصد ايجاد ثقة بين القاعدة الشعبية وممثليها .»

وهناك سؤال هام يطرح نفسه في هذا الموضوع ، وهو الذى يتعلق بالمعارضة داخل مجلس الأمة ، أو بمعنى آخر هل من الممكن أن توجد معارضة منظمة داخل مجلس الأمة وماهو الدور الذى يمكن أن تؤديه ؟ ان وجود معارضة أمر مرغوب

فيه بل واجب . فلقد أثبتت التجربة أن عدم وجود معارضة قد يؤدى الى عواقب وخيمـــــة . فلتتصـــــارع الآراء والحــــلول ، لتنتهى بعــــد ذلك بفـــــكرة واضــــحة أو بحــل هـــو محصـــــلة هـــذه الآراء المتعارضــــة ولتعرف الحكومة أنها مسئولة أمام مجلس الأمة ليستطيع أن يقوم أعمالها وأن يقر ماهو صواب ويرفض ماهو خطأ . ولابد وأن تصان ضمانات أعضاء مجلس الأمة وأن تحترم نصا وروحا والا فستكون سلطاته كلمات جوفاء خالية من كل معنى وقيمة . فمالم يكن أعضاء مجلس الأمة بمنأى عن سـيطرة السلطة التنفيذية فلن يكون لرقابتهم عليها أية فاعليـــة .. والآن ونحن نمر بأدق مرحلة من مراحل العمل الوطنى ، ونحن جميعا مسئولون عن ازالة العدوان الجاثم على صدورنا ، فان مسئولية مجلس الأمة باعتباره أعلى ممثل للشعب تعتبر مســئولية كبيرة . واذا ما توفر لأعضـــائه الضــمانات الـكافية فانهم سيكونون على مستوى المسئولية ، وستخرج من بينهم عناصر قيادية صالحة تستطيع أن تلعب دورا فى خدمة هذا البلد والأمة العربية .

دكتور محمد عمران
أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

(٢٣) تأكيد أهمية العمل

ان ينص فى الدستور على تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الانسانية .

« من البيان »

الانسان كائن حى عامل بطبيعته ، دائب السعى والحركة ، فليس العمل مفروضا عليه ولكنه تأكيد لوجوده الذاتى ، ولذلك انفق فقهاء القانون الدستورى على اعتبار « العمل » حقا من حقوق الانسان لأنه نازع اليه بالضرورة . ويدخل هذا الحق فى نطاق حقوق الفرد المدنية المستمدة من حقه فى الحياة وفى أن يعيش فى مجتمع . فمن حق الانسان أن يعمل ، ومن حقه أن يؤجر أجرا مناسبا . ومن حق المجتمع الذى يعيش فيه أن يوفر له فرص العمل .

وينطوى العمل فى ذاته على قيم انسانية سامية ، فبجانب أنه حق وواجب ، فهو شرف كذلك ، وقد بالغت الديانات السماوية ، وبخاصة الاسلام ، فى تقييمه واظهار ما ينطوى عليه من وظائف لها خطرها فى حياة الأمم ، ولذلك أوصد الاسلام على الانسان فى هذه الحياة أبواب التبتل والزهد وطالبه بأن يجد ويجتهد « ومن أحسن قولا ممن دعا

الى الله وعمل صالحا » . والعمل الصالح هو العمل المنتج لصالح المجتمع صناعيا وزراعيا وتجاريا .. ولم يوص بالعمل فحسب ، بل أوصى بالحذق والاتقان والتفنن « ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه» ، كما أوصى بالحوافز وبأن يعطى العامل ما يستحقه من أجر على قدر ما بذله من مجهود « ولا تبخسوا الناس أشياءهم » .

من هذه الاشارات ندرك مبلغ اهتمام الاسلام بشئون العمالة ومبلغ تقديره للعمل . وذلك لأن الجهاز الاقتصادى فى كل عصر انما يرتكز على عمل العاملين ويقوم على أكتافهم فالعمل هو قطب الرحى من النظام الاقتصادى . ومن ثم تعتبر علاقات العمل بالنسبة لادارة الوحدات الاقتصادية ذات أهمية بالغة ، ولذلك حرصت جميع الدول على أن تتدخل لاصلاح وتنظيم حقوق وواجبات القوى العاملة واعطائها ما تستحقه وما يتناسب مع دورها فى الجهاز الاقتصادى .

وتنفرد الاشتراكية دون غيرها من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنها أكثر تفهما وتقييما لأهمية العمل وأهمية القوى البشرية العاملة التى يقع عليها عبء الانتاج . لأن الاشتراكية بكل اعتباراتها الانسانية وارتباطها بالمثل والقيم المعنوية والروحية انما ترتكز على العمل ، والثورة الاشتراكية فى كل مكان انما هى من أجل قوى الشعب العاملة ومن أجل انصافها أولا ثم اسعادها .

وتزداد أهمية العمل فى مرحلة الانطلاق الاشتراكى . اذ لابد ان يكون عملا خلاقا قائما على العلم والتخطيط العلمى

والفن التكنولوجي المعاصر . ولابد أن يرتبط أساساً بالديموقراطية وهذا يتطلب توفر الحرية فى كل موقع من مواقع العمل ومراكز الانتاج . لأن القوى العاملة فى حاجة الى اعتبارات كثيرة اهمها :

* الاحساس بالاستقرار .
* الحاجة الى زيادة نطاقات العمالة .
* الحوافز ومبلغ أثرها فى الانتاجية .
* تدعيم النقابات والروابط العمالية .
* تعميق الوعى العمالى .

لهذه الاعتبارات وما اليها نصت معظم دساتير الدول الاشتراكية على أهمية العمل وخصته بمزيد من الاهتمامات بوصفه أحد مقوماتها الأيديولوجية .

وجمهوريتنا فى انطلاقها الى الاشتراكية ، اضفت على العمل ما يستحقه من الاعتبار ، وردت لطبقة العمال بعض ما فاتها ، وما جاء فى ميثاق العمل الوطنى يحدد أبعاد سياستنا نحو العمل والعمال .

كما تضمن الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ موضوع العمالة والحقوق الاجتماعيةوالاقتصادية المتعلقة بها ، اذ نص على أن العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن قادر وأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المصريين وتكفل خدمات التأمين الاجتماعى والحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض والعجز والبطالة . كما يكفل للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال بتحديد

ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعى والصحى وتقرير الاجازات . وما الى ذلك مما تضمنه الاعلان الدستورى المشار اليه .

هذا وقد الح السيد الرئيس فى بيانه فى ٣٠ مارس الى هذه المكاسب وركز على ضرورة تضمين الدستور الجديد المزيد منها .

دكتور مصطفى الخشاب
استاذ علم الاجتماع بكلية الاداب
بجامعة القاهرة

٢٤ حمايـة الملكيـات

ان ينص في الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصه ، وحدود كل منها ودورها الاجتماعي .

« من البيان »

اولا : اشكال الملكية :

للملكية فى النظام القانونى المصرى الاشتراكى أشكال ثلاثة : ملكية عامة ، وملكية تعاوىية ، وملكية خاصة :

الملكية العامة :

للملكية العامة أو ملكية الشعب مفهوم ضيق ومفهوم واسع . أما الضيق فهو المفهوم الذى قام وحيدا فى النظام القانونى المصرى قبل التحول الاشتراكى ، ويقصد به مايعرف بالأموال العامة ، أى الأموال التى تخصص للمنفعة العامة ، كالكبارى والجسور والطرق والسكك الحديدية ، وأما المفهوم

الواسع فهو أن الملكية العامة لاتقتصر فقط على الأموال العامة بل تشمل ما يعرف بالقطاع العام . غير أنه يجب الحذر من أن تطبق على القطاع العام نفس القواعد التقليدية التى تطبق على الأموال العامة . اذ شأن ذلك أن يصاب القطاع العـــام بنوع من الجمود قد لا يمكنه من الانطلاق فى تحقيق الرجاء من قيامه وهو قيادة التقدم فى جميع المجالات ».

الملكية التعاونية :

وأما الملكية التعاونية فهى ملكية كل المشتركين فى الجمعية التعاونية أيا ما كان القطاع الذى تقوم به يستوى أن يكون زراعيا أو حرفيا أو مهنيا .. وتلعب الملكية التعاونية دورا فى النظام الاشتراكى ربما لا يقل عن الدور الذى تلعبه الملكية العامة ، فهى تقدم صياغة موفقة لانتفاع الملكيةالفردية الصغيرة بامكانيات المشروع الكبير . ويبرز النجاح الباهر الذىيحققه هذا النوع من الملكية بعد فترة التحول الاشتراكى لا اثناءهـــا .

الملكية الخاصة :

وأما الملكية الخاصة فهى ــ على عكس ما قد يتبادر الى الذهن ــ ليست فقط ملكية الافراد أو الملكية الفردية وانما تتضمن أيضا ما يعرف بالمال الخاص للدولة أو الملكية الخاصة للدولة .

ذلك ــ ذلك أن المنجزات الثورية التى تمت قد أدت الى أن تتملك الدولة قدرا ضخما من الملكية الخاصة . ومن

هذه المنجزات : اعادة توزيع الثروة العقارية والاستيلاء على القدر الزائد عن الحد الأقصى للملكية الزراعية ، وحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ، وقيام الدولة باستصلاح جزء كبير من الأراضي البور والأراضي الصحراوية .

هذا القدر الضخم يكون مجموعة من الأموال لايمكن اعتبارها ملكية عامة بالمعنى التقليدى أو بمعنى القطاع العام ، وانما هى شطر فى الملكية الخاصة . حقا أن الاتجاه التشريعى يسير نحو تقريب هذه المجموعة من الملكية العامة ولكن هذا التقريب لم يصل بعد الى حد الادماج

٢ – وليس هناك أدنى تعارض بين الاعتراف بالملكية الفردية والنظام الاشتراكى .. فهناك فرق بين اباحة التملك وتقييد التملك .. والاشتراكية تفرض رقابة الشعب على الملكية الفردية ولكن لا تحرمها .. ومن المهم جدا أن يوضع فى الدستور معيار للاستقلال الذى يزيل الحصانة عن الملكية الفردية .. وفى هذا يبدو معيار العمل والكسب الحلال معيارا مناسبا .

ثانيا – حماية الملكية :

تحمى الملكية العامة بوسائل تقليدية معروفة هى : منع التصرف فيها ، ومنع الحجز عليها ، ومنع تملكها بالتقادم . وبالاضافة الى ذلك فانها يجب أن تحمى حماية خاصة تبرز بالنسبة لأموال القطاع العام عن طريق انشاء جريمة تسمى

بجريمة تبديد أموال الشعب توقع عقوبتها على كلّ من يساهم ـ عمدا أو باهمال ـ فى ضياع هذه الأموال .

وأما الملكية التعاونية فهى تحمى بقواعد تقترب من القواعد التى تحمى الملكية العامة ، وبقواعد أخرى تقترب بدورها من القواعد التى تحمى الملكية الخاصة .

وأما الملكية الخاصة فتأتى حمايتها عن طريق النص على انها مصونة لا يجوز نزعها أو وضع قيد دائم عليها الا اذا اقتضت ذلك مصلحة عليا للمجتمع وطبقا للقانون وفى مقابل تعويض .

ثالثا : الدور الاجتماعى للملكية :

تقوم الملكية العامة فى مفهومها التقليدى بتقديم الخدمات العامة للشعب وتقوم فى مفهومها الحديث ، أى القطاع العام بقيادة التقدم فى جميع المجالات وتحقيق خطة التنمية وتمويلها .

أما الملكية التعاونية فهى تعالج المشاكل التى تنبع عن التطبيق الاشتراكى .

وأما الملكية الفردية فلها دور مزدوج : خدمة الاقتصاد القومى وخدمة أصحابها . وينبغى النص على أن للملكية الفردية وظيفة اجتماعية . فالمشرع لم يعترف بها لمجرد اشباع الأنانية الفردية وانما أيضا لتحقيق النفع الاجتماعى . ومن مقتضى أن للملكية الفردية وظيفة اجتماعية أن من يقعد عن استعمال ملكه يكون غير جدير بالتمتع به ، فهو يعطل

جزءا من الثروة القومية ، وبالتالى ليس هناك ما يمنع من اسقاط الملكية او أن يعهد بها الى جهة أخرى تستغلها اذا لم يبذل صاحبها العناية الواجبة فى هذا الاستغلال . ومن مقتضى أن للملكية وظيفة اجتماعية ، ايضا ، أن يستطيع المشرع اعادة توزيع الثروات ونزع ملكية مايراه متجاوزا الحد المعقول بغية تحويل اكبر عدد ممكن من الاجزاء الى ملاك . ومن مقتضاها ، ايضا ، أن يستطيع المشرع أن يفرض على استغلال الملك التنظيم الذى يراه كفيلا بتحقيق مصلحة الجماعة .»

دكتور احمد سلامة
استاذ القانون المدنى
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

أن ينص فى الدستور على حصانة القضاء ، وأن يكفل حق التقاضى ، ولا ينص فى أى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء ، ذلك أن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ، ويعطى لكل ذى حق حقه ، ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات .

أن ينص فى الدستور على انشاء محكمة دستورية عليا ، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين ونطابقها مع الميثاق ، ومع الدستور .

« من البيان »

★ ★

بهذه الكلمات الواضحة ، ابان برنامج ٣٠ مارس عن خط أساسى من الخطوط العامة التى يجب أن يتضمنها الدستور الدائم .

اما حصانة القضاء ، التى تتمثل فى كفالة استقلال القضاة فى قضائهم ، بحيث لا يكون عليهم فيه سلطان لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة ـ فقد كانت ولا زالت احدى مفاخرنا . ورغم كل ما مر بنا فى تاريخنا الحديث من مصاعب وازمات ، فقد ظل القضاء صامدا مصونا بعيداعن أى تدخل أو تأثر يأتيهمن خارج ساحته .

أما الجديد فهو كفالة حق التقاضى . ولا يتمثل الجديد هنا فى تقرير المبدأ . ذلك أن مبدأ كفالة حق التقاضى قد سبقت الى تقريره وثيقة دستورية سابقة ، هى تقرير الميثاق الذى نص على المبدأ صراحة . ولكن النص على هذا المبدأ فى تقرير الميثاق لم يستتبع بطلان النص فى كثير من التشريعات السابقة على منع القضاة من سماع دعاوى الطعن فى بعض القرارات الادارية سواء بالالغاء أو الوقف أو بطلب التعويض ، ولم يحل دون صدور تشريعات جديدة تتضمن مثل هذه النصوص ، بل لقد تزايدت هذه النصوص المانعة لحق التقاضى تزايدا مستمرا . واستقر قضاء مجلس الدولة ــ رغم النقد الذى وجهه كثير من الفقهاء ــ على انه ليس فى هذه النصوص مخالفة للدستور ، على أساس أن النص على كفالة حق التقاضى لم يرد فى صلب الدستور ذاته .

وهذا هو الجديد الذى تضمنه برنامج ٣٠ مارس . فهو يطالب بالنص فى الدستور الدائم على ان يكفل حق التقاضى ، فيكون النص فى أى تشريع على عدم جواز الطعن فى قرار من القرارات الادارية مخالفا للدستور فلا يعمل به ، ويبقى للافراد الحق فى الالتجاء الى القضاء ، وهو « الميزان الذى يحقق العدل ، ويعطى لكل ذى حق حقه ، ويرد كل اعتداء على الحقوق والحريات » .

دكتور اسماعيل غانم
عميد كلية الحقوق
جامعة عين شمس

(٢٦) تحـديـد مدة الوظائف السياسية

أن ينص فى الدستور على حد زمنى لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى ، وذلك ضمانا للتجدد وللتجديد باستمرار •

« من البيـان »

★ ★

يشير البيان فى هذه الفقرة الى رغبته فى أن يتضمن الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة نصا يقضى بضرورة وضع حد زمنى لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى، ضمانا للتجدد وللتجديد باستمرار •

وهنا تبرز أهمية جعل الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى مقيدة بفترة زمنية يحددها الدستور طبقا لطبيعة كل وظيفة من هذه الوظائف ، وعلى أساس الأوضاع المتعارف عليها من الناحية الدستورية فى عالمنا الحديث اذ يكون من اللازم ، بالنظر الى طبيعة هذه الأعمال التنفيذية الكبرى ، ألا تكون دائمة كبقية الأعمال العادية الأخرى ، وانما يجب أن يكون توليها لفترة زمنية معينة • والحكمة من ذلك هى ضمان التجدد الذى يخلع على هذه الوظائف أهميتها النابعة من طبيعتها ، كما يضمن تجديد الأنشطة والمهام والسياسات التى تتعلق بها •

فهذه الوظائف لها خصائصها التى تميزها عن غيرها فهى أولا وظائف سياسية أى ترسم سياسة عليـــا عامة ، وهى ثانيـــا وظائف تنفيذية أى أنها تتعلق بمباشرة السلطات والاجراءات التنفيذية للدولة ، وهى ثالثا وظائف كبرى أو عليا أى أنها تمثل قمة السلم الوظيفى •

ويتضح من هذه الخصائص أن حساسية الأعمال الخاصة بهذه الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى تتطلب اتاحـــة الفرصة فيها لعناصر جديدة باستمرار ، تتمكن من الصعود اليها ومباشرة مهامها حسب استعدادها وكفاءتها وخبرتهـا لتسير بها دائما مع التطور •

ويقصد بهذه الوظائف السياسية الكبرى : منصب رئيس الجمهورية ـ الوزراء ـ المحافظون •

دكتور زين العابدين ناصر
استاذ بكلية الحقوق
بجامعة عين شمس

ان يجرى الاستفتاء العام على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ، فى يوم الخميس ٢ مايو سنة ١٩٦٨ .

« من البيــان »

اجابات :

من بعض استفسارات المواطنين الخاصة بطريقة الادلاء بآرائهم فى الاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨

السؤال الأول :

هل يجوز لمن لم يسبق له القيد فى جداول الانتخاب أن يقوم بقيد اسمه الآن ، وهل له الحق فى أن يدلى بصوته فى الاستفتاء دون قيده فى الجداول ؟

الجــواب :

لايجوز القيد فى جداول الانتخاب او تغيير الموطن الانتخابى بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ــ حيث ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية فى المادة العاشرة يقضى بذلك ، كما ان القانون سالف الذكر قد حدد شهر ديسمبر من كل عام لقيد اسماء الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للقيد وقد تم ذلك فعلا .

السؤال الثانى :

هل يجوز طلب قيد بيانات ناخب مقيد من جهة قيــده عن طريق البريد او بواســطة مندوب من قبــله؟

الجــواب :

صدرت تعليمات من الوزارة بالتنبيه على المراكز والاقسام بأن تحرر للناخبين الذين يتقدمون بطلب ما يثبت قيدهم فى جداول الانتخاب بالبيانات الخاصة بقيدهــم فى الجداول المختصة على ورقة بيضاء يذكر فيها اسم الناخب بالــكامل ورقم قيده فى الجدول واسم الجهة التابع لها هذا الجدول وتختم هذه الورقة بخاتم المركز أو القسم ويجوز طلب هذه البيانات بواسطة البريد او تكليف منــدوب من قبل الطالب بذلك .

السؤال الثالث :

بالنسبة للمهاجرين هل يمــكن الادلاء بأصواتهم بالجهات الموجودين بها ؟

الجــواب :

يعتبر المهاجر كالوافد وقد صدرت تعليمات بتيسير الادلاء بآرائهم امام اية لجنة يتصادف وجودهم بمقرها بعد تقــديم أى دليل أو مستند يثبت انه من المهاجرين دون التقيد بشهادة الانتخاب أو بيان كتابى من الجهة المقيد بها وسيراعى بالنسبة لتجمعات المهاجرين انشاء لجان خاصــــة بهم تيسيرا للادلاء بآرائهم أمامها .

السؤال الرابع :

هل للناخب الذى فقدت شهادته الانتخابية أن يدلى برأيه أمام اللجنة المقيد بها دون أن يكون معه شهادة الانتخاب الصفراء ؟

الجـــواب :

تقضى التعليمات بأنه يلاحظ أن عـــدم وجود شـــهادة الانتخاب لا يمنع الشخص المقيد فى الجـدول من التوجـه لابداء رأيه اذا كان يستطيع اثبـات شـخصيته بأى وسيلة كالبطاقة الشخصية أو العائلية أو شهادة عضويته فىالاتحاد الاشتراكى العـــربى أو جواز الســفر أو بطاقة التموين أو الترخيص بحمل سلاح أو البطاقة المهنية أو البطاقة العمالية أو أى مستند آخر يمكن الاعتماد عليه فى اثبات شخصيته أمام اللجنة وسيعطيه رئيس اللجنة فىالحال بطاقة استفتاء.

السؤال الخامس : –

ما هى الجهة التى يدلى فيها بآرائهمأفراد القوات المسلحة الذين أحيلوا الى المعاش أو الاستيداع أو الاحتياط أو الذين سرحوا ؟

الجـــواب :

يعتبر هؤلاء الافراد كمدنيين وتسرى عليهم التعليمـات الخاصة بالناخبين المدنيين .

ارشادات للناخبين

١ ـ اصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا بدعوة الناخبين الى الحضور امام لجان الاستفتاء الفرعية المختصة لابداء الرأى فى الاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ .

٢ ـ وبناء على ذلك فكل من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومقيد فى جدول الانتخاب مدعو للتوجه فى صباح يوم الخميس الموافق ٢ مايو سنة ١٩٦٨ الى مقر لجنة الاستفتاء المقيد فيها اسمه للقيام بهذا الواجب الوطنى من جهة ولتفادى التعرض للعقوبة المنصوص عليها فى القانون بالنسبة للمتخلفين من جهة اخرى .

٣ ـ على كل شخص ان يأخذ معه قبل التوجه الى اللجنة شهادة الانتخاب ذات اللون الأصفر التى أعطيت له اثباتا لقيده فى جدول الانتخاب وكذلك البطاقة الشخصية أو العائلية أو شهادة عضويته بالاتحاد الاشتراكى العربى أو جواز السفر أو بطاقة التموين او الترخيص بحمل السلاح ، أو البطاقة المهنية ، أو البطاقة العمالية او أى مستند آخر يمكن الاعتماد عليه فى اثبات شخصيته أمام اللجنة .

٤ ـ لجنة الاستفتاء تبدأ عملها فى الساعة الثامنة صباحا وتستمر الى الساعة الخامسة مساء ، وهى على استعداد لاستقبال الناخبين طوال هذا الوقت .

٥ ـ عندما يدخل الناخب قاعة لجنة الاستفتاء عليه أن يقدم لرئيس اللجنة شهادة الانتخاب الصفراء او أية ورقة أخرى تثبت شخصيته .

ويلاحظ أن عدم وجود شـــهادة الانتخاب لا يمنع الشخص المقيد فى الجدول من التوجه لابداء رأيه اذا كان يستطيع اثبات شخصيته وسيعطيه رئيس اللجنة فى الحال بطاقة الاستفتاء .

٦ ـ وكل ناخب مطالب بأن يبـدى رايه فى هذه البطاقة بالقلم الموجود فى اللجنة أو بأى قلم آخر .

٧ ـ اما طريقة ابداء الرأى فهى سهلة ، وقد روعى فيهـا تمكين الناخبين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من ابداء رأيهم فى حرية تامة فهناك سؤال هو :

« هل توافق على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ »

وفى كل بطاقة دائرة حمراء ودائرة ســـوداء وفى وسط كل منهما دائرة بيضاء صغـــيرة فان كنت من الموافقين فعليك تسويد الدائرة التى فى داخل الدائرة الحمراء . وان كنت من غير الموافقـين فعليك تســويد الدائرة التى فى داخل الدائرة السوداء ولا يشـــترط ان يقوم الناخب بتسويد الدائرة البيضاء بالـكامل بل تكفى اية عـــلامة يضعها الناخب تدل على اتجاه رايه لاعتبار هـــذا الرأى صحيحا سواء بتسويد الدائرة البيضاء كلها او بعضها او وضع اية اشارة او علامة على جزء من الدائرة الحمراء أو الســـوداء أو بجوارها او

تحتها أو فوقها مادامت هذه الاشارة أو العلامة تدل بطريقة قاطعة على راى الناخب دون ان يفصح عن شخصيته .

٨ - ويقوم الناخب بالتأشير على البطاقة خلف الساتر الموجود فى اللجنة بعيدا عن انظار الجميع .

٩ - وبعد الانتهاء من ذلك يطوى الناخب البطاقة ويسلمها لرئيس اللجنة ليضعها بيده فى الصندوق .

١٠ - للمكفوفين وذوى العاهات ان يدلوا بآرائهم شفاها .

١١ - يجوز للناخب الذى يوجد فى مدينة او قرية غير المدينة أو القرية المقيد اسمه بها ان يبدى رايه امام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التى يوجد فيها بشرط ان يقدم لهذه اللجنة شهادته الانتخابية أو أى مستند آخر يدل على ذلك وتنطبق هذه الحالة على الوافدين والمسافرين فى يوم الاستفتاء أو المهاجرين .

وزارة الداخلية

٢٨ تشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات المؤتمر القومي

بعد ظهـــور نتيجة الاستفتاء ، واذا كانت النتيجة ((بنعم)) فسوف أصدر قرارا ، بتشكيل لجنـــة مؤقتة للاشراف على انتخابات المـؤتمر القومي ، ويحق لها أن تنضم الى عضويته العاملة بعد انتهاء عمليات انتخابات المؤتمر .

على هذا الأساس فانه يمكن للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي ان يجتمع يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٨ .

« من البيـــان »

لجنة للاشراف على الانتخابات

بعد الاستفتاء اذا كان الاستفتاء بنعم ، وهذا ما أتوقعه، سوف أقوم بعد ذلك بمقتضى التفويض الشـــعبي بهـــذي البيان ، بتشكيل لجنـــة ، لجنـــة الاشراف على الانتخابات . وأرجو أن تكون هذه اللجنة من أحسن العناصر وأصدقهـــا تمثيلا لقوى الشعب العاملة وأهدافها وآمالهـــا . وفيه ناس قالوا ليه اللجنة دى يمكن تعمل مراكز قوى ؟ لا . وبمقتضى

التفويض أثناء اختيار اللجنة مش ممكن ندى فرصـــة لخطأ يحصل من الأخطاء اللى عانينا منها . مفيش دلوقت مراكز قوى . الحقيقة كل واحد بيقوم بواجبه ، وكل واحد بيقوم بدوره .

اللجنة تقيم بمقر الاتحاد الاشتراكى

بعد تعيين اللجنة هذه اللجنة سوف تقيم فى مقر الاتحاد الاشتراكى فى القاهرة وسوف أقيم معها فى مقر الاتحـــاد الاشتراكى حتى تتم عملية الانتخابات . الانتخابات بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، طبعا وعضوية الاتحاد الاشتراكى مسألة اختيارية مفيش قانون يجبر أى فرد انه ينضم الى الاتحـاد الاشتراكى والانضمام الى الاتحاد الاشتراكى عملية اختيارية . ولكن فيه ناس يمكن سقطت عضويتهم علشـــان ما دفعوش اشتراكات .. اشتراكات متأخرة عليهم وصـدرت تعليمات بأن دول يسددوا الاشتراكات ويحتفظوا بالعضوية هم أحرار . وصدرت تعليمات أيضا بفتح باب العضوية للناس اللى بلغوا سن العضوية واللى كانت سنهم قبل كده ما تمكنهمش انهم ينضموا للاتحاد الاشتراكى يعنى الشباب . اذن الانتخابات حتكون بين أعضاء الاتحاد الاشـــتراكى ، طبعا بهذا نستطيع ان احنا نعمل كل الضمانات وبهذا نبنى الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة بالنضال .

تساؤلات عن اللجنة

دارت تساؤلات كثيرة عن هذه اللجنة وأنا ماعنـدیش أسماء بهده اللجنة لغاية دلوقت لكن بعد ظهور نتيجة الاستفتاء سأبدا فى تكوين هذه اللجنة وكل اللى أرجوه انها تكون من أحسن العناصر واصدقها تمثيلا لقوى الشعب •

اعضاء اللجنة التنفيذية العليا علشان يضربوا المثـل حيـدخلوا الانتخابات وقالوا وأصروا على أن يطبق عليهـم مايطبق على أى مواطن عضو فى الاتحاد الاشتراكى •

القضاء والجيش والشرطة

دارت تساؤلات عن هـــذه اللجنة ــ مثلا ــ حصل فى المؤتمرات ، لماذا لا تتكون من عنصر قضائى • فى رابى هذا خلط • هذه اللجنة سوف تكون مسئولة عن تكوين تنظيم سياسى ، عن طريق الانتخابات • لا نستطيع أن نحمل القضاء بعملية تكوين تنظيم سياسى • بل لعلى أقول اننى لست مبالا فى الوقت الحاضر لاشراك القضاء أو القوات المسلحة أو الشرطة فى التنظيم السياسى • با اقول فى الوقت الحاضر • لازم فى الأول يتم بناء التنظيم السياسى ويثبت فاعليته وثبت صدق تعبيره عن قوى الشعب العاملة وأصالة تجسده لسلطتها ، وبعد هذا يكون فى استطاعتنا ان احنا نبحث موضوع اشتراكها فى التنظيم السياسى • اخلاص القوات المسلحة للنضـــال الشعبى الآن يكون بمقدرة تحقيق النصر فى معركة الوطن •

اخلاص القضاء للنضال الشعبى يكون أولا باقامة العدل — اخلاص الشرطة للنضال الشعبى يكون بحماية أمن الشعب فى وطنه — اذن احنا بنعمل تنظيم سياسى — مانروحش نقول للقضاء تعالى اعمل لنا التنظيم السياسى احنا اللى حانعمل التنظيم السياسى ، القضاء يمكن أن يشرف على عملية الاستفتاء وذلك دوره فى كل الانتخابات تأكيدا لنزاهة عملية الانتخابات ولكن ده شىء وأن تشرف لجنة قضائية على تكوين التنظيم السياسى شىء آخر .

اللجنة المقترحة

اللى أنا متصوره ان جزء من اللجنة المقترحة فى البيان للاشراف على الانتخابات سوف يعمل معى من القاهرة — والجزء الآخر سوف يكلف بمسئولية العمل فى المحافظات كمسئولية سياسية — واقترحت فى البيان أن يحق للجنة أن تنضم الى المؤتمر القومى وهذه هى القاعدة فى أى انتخابات لأى مؤتمر فى أى مكان فى العالم وده اللى احنا عملناه سنة ١٩٦٢ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة وهو المؤتمر اللى أقر الميثاق وأصدره وهو دليل عملنا اليوم ومرشد نضالنا الذى لا ينبغى أن نحيد عن طريقه —

عدد أعضاء اللجنة

انضمام اللجنة لن يؤثر فى تكوين المؤتمر لأن نسبة أعضائها الى نسبة أعضائه قليلة .. أعضائها أنا لغاية دلوقتى لم أستقر على رقم .. باعتبر عشرين على الأقل .. أو ٥٠ على الأكثر وده يبقى عدد لن يؤثر فى المؤتمر لأن أعضاءه حيكونوا حوالى ١٥٠٠ ولا يعقل ان احنا نثق فيهم للاشراف على الانتخابات ولا نثق فيهم لدخول المؤتمر .. ولا يعقل واحنا بنختارهم من أصلح العناصر ان احنا نحكم عليهم بالعزل ونمنعهم من دخول المؤتمر لأننا كلفناهم بمهمة الاشراف على الانتخابات — اذن فى عملية البناء السياسى — أفى عملية اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى — والحقيقة احنا كان لازم عملنا العملية دى قبل كده يعنى كان مفروض ان العملية دى تتعمل كل سنتين أو كل أربع سنين حسب قانون الاتحاد الاشتراكى — الوصول الى المؤتمر فيما عدا أعضاء اللجنة لن يكون له طريق غير الانتخابات .

حق الترشيح لأعضاء اللجنة العليا وللوزراء

طبعا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أدوا المثل وقالوا انهم ما ينطبق على أعضاء الاتحاد الاشتراكى حا ينطبق عليهم — وقالوا الى عايز فينا يرشح نفسه يرشح نفسه

ويكون حقنا كحق اى مواطن ـ أعضاء مجلس الوزراء أمامهم الانتخابات اذا ارادوا .. ليس هناك طريق غير الانتخابات ، وأنا اتكلمت في مجلس الوزراء فى الاجتماع الأخير وقلت من يريد من الوزراء أن يصل الى المؤتمر فليس هناك غير طريق الانتخابات ، وطبعـــا ليس محتما على كل وزير أو على كل مسئول أن يدخل الى الانتخابات ـ بمعنى انه مش ضرورى أن يكون كل وزير أو كل مسئول عن عمل تنفيذى عضو فى المؤتمر ».

من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
فى المنصـــورة : ١٨ ـ ٤ ـ ١٩٦٨

فهرس

صفحة

صفحة

وزارة الارشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات

الهيئة العامة للاستعلامات

وزارة الإرشاد القومى
الهيئة العامة للاستعلامات